جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التفكير الصوتي
عند الدكتور محمد بن إبراهيم البنّا: دراسة وصفية

إعداد
شروق محمد أحمد عيد
باحثة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

التفكير الصوتي عند الدكتور محمد بن إبراهيم البنّا: دراسة وصفية.

شروق محمد أحمد عيد

باحثة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني:seid@taibahu.edu.sa

الملخص:

تبحث الدراسة الجُهود اللُّغوية في التفكير الصوتي في الدرس النحوي للعلاّمة محمَّد بن إبراهيم البنَّا، ولا يمنع مِن أن يكون للبنا آراءٌ وجهودٌ أُخرى ضمَّنَها مُؤلَّفاتِه الأخرى، فالرجل معروف في أواساط الدارسين والباحثين بأنه درَّس علم الصوتيات في المعامل الصَّوتيَّة في كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ويظهر أنَّ هذا الأثر يغلب على كلّ قضية من القضايا اللغوية التي يتناولها، وتكمن أهميَّة هذا العمل في الوقوف على جهوده الصوتية في دراساته النحوية، وتقوم إشكاليَّة هذه الدّراسة على ما تميّز به الدكتور محمد البنا بآراء جديرة بالدراسة تنمُّ عن نضوج الفكر اللُّغوي لهذا العَلَم البارز في مختلف جوانب اللُّغة، مع التحقق منها والنظر فيها ومتابعتها والتعليق عليها مع بيان الرأي العلمي فيه سواء بالتأييد أو غيره، كما تقوم إشكالية الدراسة أيضاً على الكشف عن جهوده في التحقيق، وبيان منهجه فيه، بقصد الوصول عن قضية التأثير والتأثر عنده في هذا الجانب، وبيان ما له وما عليه؛ حيث لم تَقُم دراسة كافية جامعة لمجهوداته في نطاق عمل علميّ موحَّد، ويكمن تجلّية هذه الإشكاليَّة في تساؤلات البحث كيف وظَّف البنا الفكر الصوتي في معالجة بعض القضايا الصوتية في مسألة الإعراب مثلاً وغيرها من المسائل؟ ما مدى تأثُّر فكر البنا بالأعلام اللُّغوية التي أَكبَّ في كتاباته عليها؟ وتنحصر دراسة حدود هذا البحث: في الحدود الزمانية والمكانية التي تشمل دراسة مؤلفات البنَّا المؤلفة على هيئة كتب أو مقالات أو محاضرات وما تتضمنه من الحديث حول موضوعات لغوية مقتبسة من نصوص النحو المختلفة، إلى جانب حدود البحث الموضوعية المتمثلة في بعض الأداءات الصوتية وأثرها في بعض القضايا النحوية، أما منهج البحث فقد اتبعت المنهج الوصفيَّ التَّحليليَّ.

الكلمات المفتاحية: التفكير، الصوتي، الدرس النحوي، العلامة محمد البنا، دراسة وصفية.

Vocal Thinking of Dr. Muhammad bin Ibrahim Al-Banna: A Descriptive Study.

Shrooq Mohamed Ahmed Eid
PhD researcher, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia
Email: seid@taibahu.edu.sa

Abstract:
The study examines the linguistic efforts in phonemic thinking in the grammatical lesson of the scholar Muhammad ibn Ibrahim al-Banna, and it does not preclude that al-Banna have other opinions and efforts, including his other books. And it appears that this effect prevails over each of the linguistic issues that it deals with, and the importance of this work lies in standing on his phonetic efforts in his grammatical studies, and the problem of this study is based on what distinguished Dr. In the various aspects of the language, with verification, consideration, follow-up and comment on it, with a statement of the scientific opinion in it, whether with support or otherwise. and a statement of what he has and what he owes; As there was not an adequate comprehensive study of his efforts within the scope of a unified scientific work, and the manifestation of this problem lies in the research questions: How did Al-Banna employ phonetic thought in addressing some phonetic issues in the issue of syntax, for example, and other issues? To what extent was al-Banna's thought affected by the linguistic signs that he focused on in his writings? The study of the limits of this research is confined to the temporal and spatial limits, which include the study of Al-Banna's works, which are in the form of books, articles, or lectures, and what they contain of talk about linguistic topics taken from different grammar texts, in addition to the objective limits of research represented in some vocal performances and their impact on some issues. grammatical, and the research approach followed the descriptive analytical approach.

Keywords: Thinking, Phonemic, Grammatical Lesson, The Scholar Muhammad Al-Banna, Adescriptive Study.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوجًا، والصَّلاة والسَّلام على رسولِ الله الذي أُوتي جوامع الكلم وفصاحة اللّسان، وعلى آله وصحبه والَّذين اتَّبعوهم بإحسان.

أمَّا بعد:

فلا شكَّ أنَّ العربية هي لغة القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، ووعاء الأدب العربي شعره ونثره، وقد هيَّأ الله – تعالى – لها من وسائل الحفظ ما لم يتهيَّأ لغيرها من اللُّغات؛ إذ تكفَّل بحفظها حين تكفَّل بحفظ كتابه.

ولم يزل الدارسون متمسّكين بكل ما يضمن لهذه اللُّغة التطوُّر والاستمرار، والمحافظة على أصالتها وتراثها؛ فكان من حقّ تُراثهم اللُّغوي عليهم –الذي خلَّفه أسلافُهم– أن يطلعوا عليه، فيجمعوا شوارده ويحقِّقوه ويدرسوه وينشروه.

ولقد قيَّض الله لهذه المهمَّة علماء أجلَّاء وهبوا حياتهم لعلومها تأليفًا وشرحًا، وكان من بين هؤلاء العلماء العلَّامة اللُّغويّ المحقق الأستاذ الدكتور محمد ابن إبراهيم البنَّا – رحمه الله– يَعرِف ذلك كُلُّ من يطالع آراءه المتميزة والجديرة بالوقوف عليها في كلا من مؤلفاته وتحقيقاته.

وتبحث هذه الدراسة في الجُهود اللُّغوية في التفكير الصوتي في الدرس النحوي للعلاّمة محمَّد بن إبراهيم البنَّا.

ومن خلال القراءة المستفيضة لكتاباته ومُؤلَّفاته في هذا الميدان، فإنَّ مُؤلَّفَه المعنون بـ "الإعراب سمة العربية الفصحى" يُعَدُّ أكبر كتاب ناقش فيه الكثير من المسائل والظواهر الصَّوتيَّة في ضوء الدّراسات النحوية والصرفية وأثرها في الأداء الإعرابي تحت مظلَّة العربية الفُصحى، ولكن كل ذلك لا يمنع مِن أن يكون البنا آراءٌ وجهودٌ أُخرى ضمَّنَها مُؤلَّفاتِه الأخرى، في التأليف أو في التحقيق.

ولا شكَّ أنَّ الحديث عن جهود البنّا في هذا الميدان حديثٌ أثرُه واضح؛ وذلك أنَّ منبعه كانت دراسته لعلم الأصوات؛ فالرجل معروف في أواسط

الدارسين والباحثين بأنه درَّس علم الصوتيات في المعامل الصَّوتيَّة في كلية الآداب جامعة الإسكندرية، وشجَّعه على ذلك أستاذُه محمَّد رفعت فتح الله، ومن خلال الاستقراء يظهر أنَّ هذا الأثر يغلب على كلّ قضية من القضايا اللغوية التي يتناولها.

وتكمن أهميَّة هذا العمل في الوقوف على جهوده الصوتية في دراساته النحوية للغوص فيما داخلها من آراء ورؤى وأفكار اختصَّ بها.

إشكاليَّة الدّراسة: تقوم إشكاليَّة هذه الدّراسة على ما تميّز به الدكتور محمد البنا بآراء جديرة بالدراسة تنمُّ عن نضوج الفكر اللُّغوي لهذا العَلَم البارز في مختلف جوانب اللُّغة، مع التحقق منها والنظر فيها ومتابعتها والتعليق عليها مع بيان الرأي العلمي فيه سواء بالتأييد أو غيره، كما تقوم إشكالية الدراسة أيضاً على الكشف عن جهوده في التحقيق، وبيان منهجه فيه، بقصد الوصول عن قضية التأثير والتأثر عنده في هذا الجانب، وبيان ما له وما عليه؛ حيث لم تَقُم دراسة كافية جامعة لمجهوداته في نطاق عمل علميّ موحَّد.

ويكمن تجلّية هذه الإشكاليَّة في التساؤلات الذي من شأنه أن يساعد على تحديد محاور البحث وسبر أبعاده:

١. كيف وظَّف البنا الفكر الصوتي في معالجة بعض القضايا الصوتية في مسألة الإعراب مثلاً وغيرها من المسائل؟
٢. ما مدى تأثُّر فكر الأستاذ الدكتور البنا –رحمه الله– بالأعلام اللُّغوية التي أَكبَّ في كتاباته عليها؟

وتنحصر **دراسة حدود هذا البحث:** في الحدود الزمانية والمكانية التي تشمل دراسة مؤلفات البنَّا المؤلفة على هيئة كتب أو مقالات أو محاضرات وما تتضمنه من الحديث حول موضوعات لغوية مقتبسة من نصوص النحو المختلفة من نصوص سيبويه وابن جني والسهيلي وأستاذه ابن الطراوة، وابن كيسان النحوي، إلى جانب حدود البحث الموضوعية المتمثلة في بعض الأداءات الصوتية وأثرها في بعض القضايا النحوية.

منهج البحث

أما عن المنهج الذي سوف أتَّبعه: يقتضي موضوع البحث اتّباع المنهج الوصفيَّ التَّحليليَّ.

مخطط البحث

المقدّمة: وتتضمَّن موضوع البحث، وحدوده، ومشكلته، وأسئلته، وأهميَّته، والمنهج المتَّبع، وخطَّة بناء البحث.

التَّمهيد: ويتضمَّن:

١- ترجمة المؤلف.

٢- مصادر الدراسة من مؤلفاته.

وبعد التمهيد تأتي **مقاصد الدراسة المتمثلة في أربعة مباحث على النحو الآتي:**

المبحث الأول: الملامح الأدائية.

المبحث الثاني: الفواصل الصوتية.

المبحث الثالث: أصوات اللين.

المبحث الرابع: العلاقة بين الحرف والحركة.

الدراسات السابقة:

١. من أعلام الأزهر الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنَّا (١٩٣٣-٢٠١٢م): علي إبراهيم محمد، كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر، (كتاب كلية اللغة العربية بالقاهرة علماؤها الخالدون) الجزء السادس.

٢. ملامح التَّفكير النَّحوي عند الدكتور محمد إبراهيم البنَّا: نجلاء بنت محمد نور عبد الغفور عطار، مجلة بحوث كلية الآداب- جامعة المنوفية، المجلد ٢٩، العدد ١١٣، السنة ٢٠١٨م، الصفحة ١٦٤٩-١٦٩٩.

٣. السهيلي مفكر العربية وأثر فكره في محقّق كتابه [نتائج الفكر] أ.د/محمد إبراهيم البنا (رحمهما الله): موضي بنت حميد بن رميزان السُّبيعي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، المجلد٤١، العدد ١، السنة ٢٠٢٢م، الصفحة ١٧١-٢١٣.

التمهيد:

ترجمة لحياة العلاّمة اللغوي المحقق محمد إبراهيم عبد الرحمن البنَّا[١]

ولد في السادس عشر من ذي الحجة لعام ١٣٥١ هجرياً الموافق الحادي عشر من أبريل لعام ١٩٣٣ ميلادياً بمدينة المنزلة محافظة الدقهلية بين أربعة عشر ولداً. وقد أتيح له مالا يتاح إلا القليل من بيئة اجتماعية وعلميّة تجعله في مصاف العلماء المبرزين، آثر والده أن يهبه لخدمة القرآن الكريم، فأتمَّ حفظه في سن الحادية عشر، ثم التحق بالمعهد الديني الأزهري بمدينة دمياط، ودرس المذهب الحنفي، إلى أن التحق بالمعهد الديني الثانوي الأزهري بمدينة المنصورة.

ثم درس بكلية اللغة لعربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وتخرج فيها؛ وكان ترتيبه الثاني، وحصل في الوقت ذاته على دبلوم الخط العربي والزخرف، ونال المركز الثاني، ثم حصل على إجازة التدريس عام ١٩٦٠م، ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا ١٩٦٥م، وحصل على الماجستير عام ١٩٦٧م، ثم الدكتوراه عام ١٩٧١م بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطباعة البحث على نفقة الجامعة، وكان موضوع رسالته: نتائج الفكر للسهيلي دراسة وتحقيقاً، وكانت بإشراف الأستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله –رحمه الله–.

إنتاجه العلمي:

أولاً: مؤلفاته:

١. نتائج الفكر للسهيلي (رسالة الدكتوراه).
٢. ابن كيسان النَّحويُّ، حياته، آثاره، آراؤه.
٣. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو.

(١) اعتمدت في ترجمة على ما ذكره د. محمد عاطف التراس الذي كتب عنه، واهتم بجمع تراثه المطبوع وغير المطبوع.

٤. أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو.
٥. أثر الأدوات والسِياق في دلالة الفعل على الزَّمن.
٦. الإعراب سِمة العربية الفُصحى، دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابِع بيانه، وعلاقته بالأداء.
٧. الإعلال والإبدال والإدغام.
٨. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب نقد.
٩. أهمية اللغة العربية في تحقيق التراث.
١٠. البحث النحوي الآن مشكلة وطرق للحلّ.
١١. تحليل الجملة الفعلية.
١٢. تخريج النص.
١٣. التراث النحوي ودوره في الدراسات المعاصرة.
١٤. الضروري في صناعة النحو، رؤية نحوية لابن رشد؛ محاضرة عامة في جامعة البحرين.
١٥. علم الصرف موضوعه وتطوره.
١٦. فهرسة التراكيب.
١٧. الكتاب لسيبويه، وهذه المحاضرة تتضمن الكلام على: زمن تأليف الكتاب، وزمن ظهوره، ومنهجه، ومادته، وشواهده، ومصطلحاته، وأسلوبه.
١٨. كتاب المدارس النحوية للأستاذ الدكتور شوقي ضيف نقد.
١٩. محاضرات له في جامعة البحرين وتضم أربع محاضرات هي: التفكير اللغوي عند العرب بين التأثير والتأثر، مصادر الدراسة اللغوية، حركة التصحيح والتنقية، المجامع اللغوية.
٢٠. محاضرة في تحقيق التراث النحوي.
٢١. محمود الطناحي محققا.
٢٢. مقالات دروب النحو.

ثانياً: تحقيقاته: أنجز في هذا الفن سبعة عشر عملًا، منها ثلاثة عشر عملًا فرديًّا وأربعة أعمال مشتركة في مختلف المجالات ما بين دراسات لُغويَّة وأدبيَّة وسياسيَّة وفقهيَّة.

وفاته: توفي نهار الجمعة الموافق السابع والعشرين من شوال لعام ١٤٣٣ هجريا، الموافق الرابع عشر من سبتمبر لعام ٢٠١٢ ميلاديا، ودفن في مدينة المنزلة مسقط رأسه.

مصادره المعتمد عليها في هذه الدراسة:

١. الإعراب سِمة العربية الفُصحى، دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابِع بيانه، وعلاقته بالأداء. وهذا الكتاب يمكن وصفه بكتاب جامع لمستويات اللغة النحوية، الصرفية، الصوتية.
٢. ابن كيسان النَّحويُّ، حياته، آثاره، آراؤه. تقع الدراسة الصوتية ضمن الفصل الثاني ضمن رأي ابن كيسان في بعض الإعرابات.
٣. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو. فيه تتضح المادة الصوتية ضمن المعالم العامة لنحو ابن الطراوة.
٤. أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو. تمَّ استنباط الدراسة الصوتية من هذا الكتاب الواقعة في الباب الثاني من الفصل الرابع.
٥. من بلاغة القرآن. فيه تحدث عن الفاصلة القرآنية من الصفحة ٤١– ٥٤.

المبحث الأول

الملامح الأدائية

التَّنغيم والنَّبر: التَّنغيم والنَّبر من أهمّ مباحث علم الأصوات؛ وذلك أنَّهما لا ينفصلان عن بعضهما، وأنَّ الأداء الكلامي هو المتحكِّم فيهما.

يقول كمال بشر: "التنغيم هو مُوسيقى الكلام؛ فالكلام عند إلقائه تكسوه ألوانٌ مُوسيقيَّة لا تختلف عن الموسيقى إلَّا في درجة التواؤم والتوافُق بيْن النغمات الداخلية التي تَصنَع كلامًا متناغمَ الوحدات والجنَبات، وتظهر في صورةِ ارتفاعاتٍ وانخفاضاتٍ، أو تنويعات صوتيَّة، أو ما نُسمِّيها نغماتِ الكلام؛ إذ الكلامُ – مهما كان نوعُه– لا يُلقَى على مستوًى واحد، بحالٍ من الأحوال"(١).

ويرتبط التنغيم ارتباطًا وثيقًا بخصائص صوتية؛ من أهمّها النَّبر الذي عرَّفه إبراهيم أنيس بأنه "الضغط على مقطعٍ خاصٍّ من كلِّ كلمة، ليجعله بارزًا أوضح في السمع مِن غيره مِن مَقاطع الكلمة"(٢).

وقد أثارت مسألة ارتباط التنغيم في النَّبر وأنَّهما شيء واحد الجدل، وعارضها بعض اللُّغويين؛ إذ اعترض كمال بشر على ذلك، وذكر" أن التنغيم ليس هو النَّبر كما قد يظنُّ بعضهم؛ فالنَّبر وضوح نسبي في نطق مقطع من المقاطع، وهو بهذا الوصف عامل مهمٌّ من عوامل التنغيم. ونغمات الكلام دائمًا في تغيُّر مِن أداء إلى أداء"(٣).

وذكر سمير استيتة " أنَّ بعض الباحثين يخلطون بين النَّبر والتنغيم، حتى إن بعضهم يظنُّون أنهما شيء واحد، وأنَّ الفارق بينهما – في نظرهم – أنَّ النَّبر

(١) علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٥٣٣.

(٢) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ٢٠١٧م، ص ١٥٩.

(٣) علم الأصوات: كمال بشر، ٥٣٣.

يكون في الكلمة، وأنَّ التنغيم إنما يكون في السياق؛ ومن أجل ذلك سمَّى كمال أبو ديب التنغيم: (النَّبر السياقي)، وهذا كلُّه خطأ "[١].

والذي تركن إليه النفس وتطمئن هو أنَّ هيئة المتكلّم هي الفاصل في بيان مدى قوَّة ارتباط العلاقة بينهما؛ يقول ابن سينا: "ومن أحوال النَّغم: النَّبرات، وهي هيئات في النغم مدّية غير حرفية؛ يبتدأ بها تارةً، وتُخلَّل تارةً، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثَّر في الكلام وربما تقلَّل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض؛ وربما كانت مطلقة الإشباع، ولتعريف القطع، ولإهمال السامع ليتصوَّر، ولتفخيم الكلام، وربما أُعطيت هذه النَّبرات بالحدَّة والثّقل هيئاتٍ تصير بها دالَّةً على أحوال القائل"[٢].

وبعد ذكر ما جاء لمفهومي التنغيم والنَّبر يحسن عرض ما تناوله البنَّا لهذين المفهومين عند دراسته والقائمة على الإجابة عن هذا التساؤل: هل تحدَّث البنَّا عن التنغيم بوصفه أداءً صوتيًّا أو ظاهرة صوتية مستقلَّة بنفسِها، أم ساق ذلك الحديث بربطه بمسألة الإعراب؟

أولًا: التنغيم:

التنغيم في اللُّغة: هو مصدر للفعل الرُّباعي نغَّم تنغيمًا، وهذا المصدر يرجع إلى الجذر الثُّلاثي (ن غ م)، وهذا الجذر تدور معانيه حول النغم، قال ابن فارس: "النون والغين والميم ليس إلا النَّغمة: جرس الكلام، وحسن الصوت بالقراءة وغيرها، وهو النغم. وتنغَّم الإنسان بالغناء ونحوه"[٣].

---

(١) اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج): سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص ٤٨٧.

(٢) الشفاء والمنطق؛ أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، مصر، الطبعة الأميرية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م، ١٩٨/٤.

(٣) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ٤٥٢/٥.

والتنغيم في الاصطلاح: يمكن تعريف التَّنغيم بأنه ارتفاع الصَّوت وانخفاضه أثناء الكلام؛ وذلك "أنَّ لكلّ صوتٍ كلامي تهتزُّ معه الأوتار الصَّوتيَّة في إنتاجه طنينًا أو همهمةً أو نغمةً ذات درجات أساسية؛ فإنَّ نغمة الصوت تتغيَّر من التدرُّج في إنتاجه، وهذا التدرُّج إحساس نسبيٌّ بأنَّ النغمة في هذا الصوت كانت مرتفعة، أو هابطة بالنّسبة إلى الصوت الآخر، وهذا التغيُّر في النغمة يحدُث في انتقال المتكلّم من صوتٍ إلى صوت، ومن مقطع إلى مقطع ومن كلمةٍ إلى أخرى"(١).ويعرفها البعلبكي من أنَّها:" مجموعة متتابعة من المعالم التطريزية المميزة للكلام، تستخدم للتفرقة بين المعاني المختلفة في التركيب "٢.

وقد أطلق إبراهيم أنيس على مصطلح التنغيم (موسيقى الكلام)(٣) ، التي هي درجة الصَّوت التي تتنوَّع في الكلام من سياقٍ إلى آخر، وممَّا ذكره تمَّام حسَّان في إسهام التنوُّع الجُملي لنوع النغمة من " أنَّ الجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيميَّة هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محدَّدة؛ فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهنَّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكَّدة"(٤).

ومن هذا الإسهام التنوُّعي في الجمل الذي تحدثه النغمة نقول: إنَّ البنَّا

(١) علم الصوتيات؛ عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٣٨هـ -٢٠١٧م، ص: ٣١٩.

(٢) معجم المصطلحات اللغوية: رمزي منير العلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩٠م،ص ١٢٢.

(٣) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتب الانجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م، ص: ١٧٥.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص: ٢٢٦.

اعتمد في حديثه عن التنغيم أو ما سماه (الأداء المنغَّم) – وهذا من دقيق التعبيرات – على مسألة الإعراب والأداء؛ إذ تبيَّن له " أنَّ النحاة يختلفون في إعراب الكلمة، وهذا الاختلاف لا يكون في التركيب في صورته الأولى المكوَّنة مِن فعل وفاعل، وإنما الاختلاف ينشأ من دخول القيود على الجملة فتحتمل المرفوعات والمنصوبات وجوهٌ يدخل في فرضها الموقع، ودلالة العامل أو المعمول"(١).

ومِن شواهده على ذلك قوله – تعالى –: ﴿ولا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ من النحاة من أعرب (فتيلًا) مفعولًا مُطلقًا؛ أي: ظُلمًا. ومنهم من أعربه مفعولًا به مُتأوّلًا (ظلم) بمعنى نقص المتعدِّي إلى اثنين"(٢).

والمتأمّل في كلام البنَّا في هذا الجانب يجد أنه لم يفصل بين التنغيم ودوره في الإعراب، وربما عدم هذا الفصل جاء من إيمانه بضرورة اجتماع علوم العربية وعدم الاقتصار على فنٍّ دون الآخر، فحينما تحدَّث عن التنغيم لم يأت به كعادة الدراسين من ماهية التنغيم وأنواعه وأقسامه، بل كان يطرح تساؤلات ويُجيب عنها في سياقات مختلفة؛ يقول: "ما الذي يكشف هذه العلاقات إذا كانت العلامة الإعرابية موزَّعة بين علاقاتٍ شتى، لا شيء غير الأداء المنغَّم المعبّر عن كلّ علاقة"(٣).

وكأني ألمح في هذا السياق ما قاله بعده فخر الدّين قباوة في الإعراب الصَّوتي من" أنه هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ أي تلوين أواخر الكلمات المعرَبة من رفع ونصب وجزم وجرّ، أو تغيير هذه الأواخر للدلالة على الوظائف

(١) الإعراب سِمة العربية الفصحى، دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء؛ محمد إبراهيم البنا، دار الإصلاح، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ص: ٦٣.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٣

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٤.

التركيبية لها تبعا لمُتطلبات التعبير"[١].

وهذا جعلني أوافق ما ذهبت إليه نجلاء العطار من القول: "ولا أظنُّ أحدًا قد سبق الدكتور البنَّا إلى القول بوظيفة الإعراب الأساسية التي ذكرها، فما تكرَّر على ألسنة النُّحاة إنَّما هي الوظيفة الدَّلالية"[٢].

وقد أكَّد البنَّا على ذلك بنفسه؛ إذ يقول: "ينبغي أن يعلم أن اختلافهم في المرفوعات والمنصوبات راجع إلى تعدُّد المقتضيات في التركيب الواحد؛ فالمقتضى هو معتمد النحاة الأول في التحليل، وبيان وظيفة أجزاء التركيب"[٣].

وعن التساؤل الذي طرحه عن الأداء المنغَّم يقول: "إنَّ هذا الأداء هو الحاسم في قصرها على واحد من المعاني النَّحوية التي يمكن أن تُؤديها في التركيب وقد تعدَّدت أعاريب النحاة للنص المكتوب لأنه لم يُنبّه على أدائه فاحتمل هذه الأعاريب بحسب ما يحتمله من الأداءات"[٤].

وفي هذا إشارة إلى أنَّ الأداء الصوتي وما يحتمَل من خلاله من الأوجه الإعرابية قد يحسمه بيان نوع النصّ مكتوبًا أو منطوقًا؛ ومن ثمَّ يُؤدّي تعداد هذه الأوجه إلى حصيلة من الملامح الصَّوتيَّة المختلفة.

واختلاف هذه الأداءات أشار إليها القدماء ودرسوها، والبنَّا ينسب الفضل للقدماء في التنبيه على مسألة الأداء وعلاقته بالإعراب، ولكنَّهم لم يصرّحوا

---

(١) مشكلة العامل النحويِّ ونظرية الاقتضاء؛ فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص: ٦٠.

(٢) ملامح التفكير النحوي عند الدكتور محمد بن براهيم البنا؛ نجلاء محمد نور عطار، جامعة المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، ١٦٥٦.

(٣) جمهرة مقالات العلامة الدكتور محمد إبراهيم البنَّا، قرأه وعُني به د.محمد عاطف التراس، القسم الأول، الدراسات اللغوية، ٣٧.(الهامش)

(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٤-٥٦.

بمُسمَّى هذا الأداء، بل رجعوه إلى هيئة المتكلّم يقول: "ولقد نبَّهنا القدماء على هيئة المتكلّم، لكنَّهم أحالوا في ذلك على الحسّ والمشاهدة، دون أن يصفوا طريقة الأداء على نحو محدَّد، لقد أحسُّوا بالنَّغم ودوره، لكنَّهم لم يُقنِّنوه لنا "(١).

هذا القول بالقيمة الأدائية للإعراب تصوُّرٌ يعتمد على التحليل والتقنين الصَّوتي الذي تفتقِرُ إليه الدّراسات النَّحوية القديمة، هذا الافتقار هو ما برَّر به البنَّا مسألة عدم تقنين القدماء للأداء وعلاقته بالإعراب؛ إذ يقول: "ثمَّ أدركت جانبًا كبيرًا من المعاني النحوية التي يمكن أن يعطيها الأداء قد فات الأوائل الاهتمام بوضعه وتقنينه صوتيًّا، وفات بفواته تقديم مادَّة علمية للأداء. وقد يُعتذر عن الأوائل بأنَّ وصف الأداء قد كان عسيرًا؛ لافتقارٍ إلى تلك الأجهزة التي يسَّرتها لنا الحضارة"(٢).

ويدرك المتأمّل للنص السابق مِن البنَّا أنه يرجو أن يعاد النظر في دراسة مسألة الإعراب؛ وذلك بوصل القديم بالحديث، وتكثيف الجُهود اللُّغوية بالانتفاع بما يسَّرته لنا الحضارة من التّقنيات الحديثة والأجهزة الصَّوتيَّة.

ولم يغب عن ذهن البنَّا الإتيان بما يُؤكّد قوله السابق؛ وذلك بذكره نماذج من بيان هذا الأداء (هيئة المتكلِّم) عند القدماء؛ ومن ذلك "ما نسب إلى سيبويه من الأعاريب التي لا تقوم إلا على الأداء، ومن العلماء الذين كانوا يُقدّرون قيمة هذا الأداء أبو القاسم السُّهَيلي وشيخه أبو الحسن بن الطَّرَاوة"(٣).

فقد عوَّل على ما يرويه السُّهيلي من نصوصٍ تُؤكّد على قيمة الأداء مشيرًا إلى أنه – أي السُّهيلي – " كان يردّد غير مرَّة في كتابه نتائج الفكر من الحديث عن هيئة المتكلّم، ويعنى بالهيئة طريقة الأداء تلك التي تدلُّ على معانٍ نحوية

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٥.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٧.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٥.

وتركيبية تغني عن دوالّها من الألفاظ"[١].

يقول البنَّا: "استمع إليه وهو يمنع حذف حروف العطف على حين يُجيز حذف حرف الاستفهام: لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافًا للفارسي ومن قال بقوله؛ لأنَّ الحروف أدلَّة على معانٍ في نفس المتكلِّم، فلو أُضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحيٍ يُسفر به عمَّا في نفس مُكلِّمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النَّفي والتوكيد والتمنِّي والترجِّي وغير ذلك، اللهمَّ إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارُها في بعض المواطن؛ لأن للمستفهم هيئةً تخالف هيئة المخبِر"[٢].

ويبدو ممَّا تقدَّم أنَّ البنَّا حاول تفسير أثر الأداء الصَّوتي الناجم من ظاهرة التنغيم من خلال عدة مسائل نحوية نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

١. علَّة منع حذف حروف العَطف من حيث أهمية حروف العطف في تَنسيق الكلام وانسجامه وتبيُّن معناه، ونحاتنا القُدماء أدركوا هذه الأهمية؛ وذلك "لأنَّ الحروف العطف أدلَّة على معانٍ في نفس المُتكلّم"[٣]، وذكر البنَّا لهذا المثال في هذا الموضع إشارة إلى أنَّ أدوات العطف لا يكفي فيها تحديد المعاني فحسب، بل هناك ظواهر أخرى تقتضي النظر والتأمُّل.

٢. إضمار حروف الاستِفهام لدلالة هيئة المتكلِّم؛ وذلك "أنَّ للمستفهم هيئةً تخالف هيئة المخبِر"[٤]، فالجملة الاستفهامية عندما يضمر فيها حرف الاستفهام وهو مكوّن من مكوّنات الجملة فإنَّ ذلك مُستساغ في القاعدة

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٥.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٥، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ص: ٢٦٥.

(٣) نتائج الفكر في النحو: ٢٦٣.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ٢٦٣، الإعراب سر العربية الفصحى: ٦٥.

النَّحوية؛ إذ يقوم التَّنغيم مقامه. وفيه يَأخذ البنَّا مُستشهِدًا بأحد الأبيات التي يَكثُر دورانها في حذف حرف الاستفهام؛ وهو بيت المتنبِّي:

ثـمَّ قـالوا: تُحبُّهـا؟ قلـتُ: بَهْـرًا عـدَدَ الرمـلِ والحَصـى والتُّـرابِ

أراد: أتحبُّها.

ومنه أيضًا:

أحْيَـا؟ وأيسَـر مـا قاسَـيتُ مـا قـتَلا والبَـينُ جـارَ علـى ضَـعفِي ومـا عَـدَلا

يقول فيه: "فهذا الاستفهام في هذه الأبيات يَنبُع مِن الأَداء لا مِن أداة مُصاحبة، فلم أَستبعد بعد هذه النَّماذج في الاستفهام أن يكون في لغة الأدب المكتوبة مثل هذا الأداء الذي يعتمد على القرائن المَقالية"(١).

والذي يفهم مِن كلامه أنَّ المتكلِّم استفاد من قرينة التنغيم لمعرفة معنى الجملة عند حذف أداة الاستفهام، وسياق التَّنغيم هو ما أسبغ على هذه الجمل معنى الاستفهام.

وتعويل البنَّا على هذه النَّماذج وأمثالها خير ما يستشهد به في هذا المقام، وإن لم يذكر لنا كيف تمَّ ذلك، وربما كان تحليل ذلك مَخفيًّا على القارئ بيِّنًا واضحًا في نفس البنَّا، وهذا لا جدال فيه؛ فخبرته وعلمه بالأصوات جعلته ينظر ويحلّل ويناقش نصوص القُدماء كما درسوها هم، تاركًا للقارئ الغوص في ثنايا نصوصه ليحلّلها ويفسّرها.

وفي كلامه أيضًا ما يدلُّ على أنه كثيرًا ما يحيل القارئ والباحث إلى دراسة نماذج القُدماء وَفق معطيات الدرس الصَّوتي الحديث وتكثيف الجهود في هذا الميدان الذي يحتاج إلى دراسة مثل هذه النَّماذج وتدوين نتائج دراستها وفق تحليلها في المختبَرات الصَّوتيَّة وطرحها على طاولة البحث والمناقشة؛ إذ يقول:

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٦.

"وهذا يقتضينا العناية بما يمكن أن تُقدّمه الدراسات الصَّوتيَّة من تقنين للأداء العربي الفصيح، وينبغي أن نَختار في دراستنا نماذج لأدباء العربية وشعرائها المطبوعين، فتقام على أدائها دراسة مقنَّنة لمعطيات التركيب"(١).

٣. يتَّضح أثر هذا الأداء بوضوح في وقوفه على نموذج لمسألة الإعراب والأداء واختلاف النُّحاة فيها؛ وهي مسألةُ إعراب كلمة (الكتاب)، واعتماده في تفسير وتحليل ذلك على اللُّغة المَنطُوقة ومُستويات أداء التنغيم فيها ما بين نغمةٍ هادئة وأخرى عالية، فيها قوله – تعالى –: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ ؛ يقول: "فمن أعرب (ذلك) خبرًا، فهو يتصوَّر أداءً غير أداء من يعربها مبتدأ؛ أداء الأول أداء من ينطق بالخبر في نغمة هادئة مُطمئنَّة، أما من يعربها مُبتدأ فإنه يُؤدِيها في نغمة عالية، ويُؤدِّي كلمة (الكتاب) في أداء هادئ إذا أعربها خبرًا، فأما إذا كانت تابعًا لـ (ذلك) فلا يزال يمضي أداؤه صاعدًا مَصحوبًا بنبرة عالية في كلمة (الكتاب)، ثم يهبط هذا الأداء عند الخبر وهو: (لا ريب فيه)"(٢).

وهذا القول جاء ليُؤكّد لنا ما أكَّدته كتابات ودراسات اللُّغويِّين السابقين من أمثال إبراهيم أنيس؛ من أنَّ الإعراب لم يَعد يرتبط ويعتمد على العامل وما ينتُج عنه من آثار لفظية فحسب، بل إنَّ الحالة الصَّوتيَّة كان لها أثر في تغيير أواخر الكلام بناءً على الأداء النُّطقي الذي تأتي به. وقد يتحقَّق مثل ذلك مع جميع أنماط المنصُوبات؛ إذ يقول: "وهكذا الأمر مع المنصوبات يتلون الأداء فيها بما يشعر بالحالية أو السبَبية أو التوكيد، أو غير ذلك"(٣).

وما جاء به البنَّا من الحديث عن التنغيم مِن حيث كونه ملمحًا لأداء

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٩.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٤.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٤.

صوتي عربيٍّ يدرك من خلال الأداء الإعرابي، وما تخرج إليه دلالة علامات الإعراب على المعاني النَّحوية التي ذكرها النُّحاة وما هذه الأعاريب على – حدِ قوله –: "لم تتبع في الحقيقة من الحركة الإعرابية المباشرة، وإنما تتعاون أمور أخرى في توجيه إعراب الكلمة في التركيب تتمثَّل في صيغة الكلمة، ودلالتها، وموقعها، وأدائها التي يمكن أن تؤديها الكلمة في التركيب"(١).

كل هذا يجعل هذه الدراسة تتَّجه لتقف على بيان أثر هذا التنغيم في تفسير قضايا نحوية وتركيبية، وصرفية ودلالية تحت مظلَّة الأداء الصوتي الذي جعله البنَّا "الحدَّ الحاسم في قصرها على واحد من المعاني النَّحوية"(٢).

والذي يُفهم من كلامه أنَّ ما جاء به النُّحاة من أعاريب مُتعدّدة أثقلت النحو العربي كان بسبب إغفالهم جانب الأداء؛ إذ يقول: "وقد تعدَّدت أعاريبُ النُّحاة للنص المكتوب؛ لأنه لم يُنبَّه على أدائه فاحتمل هذه الأعاريب بحسب ما يحتمله من الأداءات"(٣).

ثانيًا: النبر:

بما أنَّ التنغيم تشكيلٌ صوتي للجملة والعبارة، وله ارتباط وثيق بالنَّبر القائم على الضَّغط على مقطَع من المقاطع؛ فقد ربطَ البنَّا التنغيم بالنَّبر في سياق واحد أبان من خلالهما قيمة الأداء الذي قد ينحو في اللفظ من باب إلى آخر، "وهو ما ذكره السُّهيلي؛ لقد حادث شيخه ابن الطَّراوة في دليل ابن قُتيبة الذي يردُّ به على المعتزلة قولهم: إنَّ تكليم الله لموسى مجازٌ؛ حيث أُكّد الفعل بالمصدر، ولا يَصحُّ المجاز مع التوكيد"(٤).

---

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٤.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٤.

(٣) الإعراب سر العربية الفصحى: ٦٤–٦٥.

(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٥.تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص: ١١١.

يقول السُّهيليُّ في معرض مُناقشته وحواره مع أستاذه ابن الطَّراوة: "فذاكرت بقوله هذا شيخنا أبا الحسن فقال: هذا حسنٌ؛ لولا أنَّ سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولًا مُطلقًا، وإن لم يكن منعوتًا في اللفظ، فيحتمل على هذا أن يُريد تكليمًا ما، فلا يكون في الآية حجَّة قاطعة"(١).

ويذكر البنَّا معقّبًا على استنباط وتحليل السُّهيلي لتخريج ابن الطَّراوة: "إنَّ هذا الأداء – ويقصد المصدر المؤكَّد – ينبغي أن يكون مصحوبًا بنبرة عالية، فأمَّا أداء المصدر المبيِّن للنوع وهو المعروف عند القدماء بالمفعول المطلق فهو أداء لا بدَّ أن يتلوَّن بغرض المتكلِّم إذا لم يكن مصحوبًا بما يُبيِّن ذلك النوع من وصفٍ أو مضافٍ إليه، فأما إذا كان مصحوبًا بهذا فإن الأداء لا بدَّ أن يكون مشاركًا في تصوير هذا المعنى المُراد"(٢).

وتأكيد البنَّا على الأداء الصوتي يكون مع المصدر المؤكَّد في اللُّغة المسموعة لا اللُّغة المكتوبة، وهذا يُمثِّل رأيه في تأكيده على قيمة الأداء؛ ولذا كان له تعليق على ما جاء من تخريج ابن الطَّراوة: "ولقد وقع في نفسي – في وقتٍ ما – أنَّ تخريج ابن الطَّراوة لا يتناسب مع اللُّغة المكتوبة، أعني إجازته للمصدر؛ وذلك لأنَّ تكليمًا يكون مفعولًا مُطلقًا لا مصدرًا مُؤكدًا، بل يمكن مقبولًا في تحليل اللُّغة المسموعة، وأنه إذا أُريد الدلالة على المفعول المطلق في لغة مكتوبة فلا بدَّ أن يكون المصدر مصحوبًا بوصفٍ أو مضاف"(٣).

هذا؛ ويَختم البنَّا توجيه ما حدث بين السُّهيلي وأستاذه ابن الطَّراوة إلى القول: "إنَّ ابن الطَّراوة كان مُدركًا لأهمية هذا الأداء في تحميل اللفظ معاني لا تلمسها منه لو كان الكلام مكتوبًا، وأنَّ المصدر المذكور في الآية، يحتمل أن

(١) نتائج الفكر: ٣٥٧، الإعراب سر العربية الفصحى: ٦٥.أبو الحسين ابن الطراوة: ٧٩.
(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٦.
(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٦٦.

يفيد التوكيد، كما يحتمل أن يكون المقصود منه بيان النَّوع؛ ولقد ارتضى كلام سِيبويه لأنَّه يُدرك قيمة الأثر الذي يضفيه أداء المُتكلّم وهيئته على المعنى"[١].

ثمَّ إنَّني وجدت بعد ذلك وقفة لأحد الباحثين على تعقيب السهيلي على نصّ شيخه ابن الطَّراوة؛ إذ يصف هذا التعقيب بـ "أنَّه لا قيمة لذكره؛ وذلك أن النُّحاة يطلقون المفعول المطلَق على المصدر"[٢]، ولو كانت لدراسته وقفةٌ مع تعقيب البنَّا، وخاصَّة أنَّ حديث موضوعه عن الدلالة، فلو نظر إليها من ناحية الدَّلالة الصَّوتيَّة لكان له رأي آخر، وربما نوافق الباحث على تعقيبه إذا تمَّ دراسة هذه المسألة في فصل الدلالة إن شاء الله.

والذي نَخلُص إليه من تتبُّعِ جهود محمَّد البنَّا واستقرائِها فيما يَخصُّ دراسته لظاهرة النَّبر والتنغيم في بعض النماذج التي جاءت بشكلٍ يختلف عن الطريقة المعهودة التي تناولها أقرانه المعاصِرون بالإسهاب في عرض الخلافات القدماء حول التنغيم والنبر، وذلك أن المتأمل لكلامه يلحظ عليه أنه لم ينف وجود التنغيم لدى القُدماء؛ وذلك أنهم جاؤوا بمثل هذا الأداء وأحسُّوا به، لكن لم يُقنَّن، وأنَّ هيئة المُتكلِّم عندهم هي الأداء المنغَّم الذي يُشاركه الحسُّ والمشاهَدة. وكأنه في هذا القول يُريد أن ينصف القدماء من مسألة نعت تراثهم القديم بخُلوِّه من ظاهرة التنغيم.

ثالثاً: الاختلاس والإشباع:

يستطرد محمَّد البنَّا في حديثه عن الملامح الأَدائية إلى ملمحٍ آخر يمكن وصفه بالأداء الثنائي (الاختلاس والإشباع)، بناء على الطريقة التي أحال فيها البنَّا من حيث وصفهما أداءين صوتيَّين، وهما وإن كان قد اشتركا في تبعيض

(١) أبو الحسين ابن الطراوة: ٧٩.بتصرُّف.

(٢) دلالة الفعل الموكد بين الحقيقة والمجاز: شاجع علي البصير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج ١٩، ع١، ٢٠١٩م، ص: ١٨.

الحركة، إلا أنَّ بينهما فوارقَ عدَّة.

قد أشار اللُّغوي المعاصر علي القُرني بقوله: "إنَّ البنَّا عقد موازنة ما بين الاختلاس والإشباع في ضوء ما قرَّره سِيبويه، وذكر أنَّ من عادته الإشباع لا الاختلاس والعكس كذلك"(١).

قد اتَّفقت معه في هذه الموازنة التي عقدها البنَّا، ولكن من منهج آخر يقتضيه طبيعة هذه الدراسة أقول: كيف تناول البنَّا دراسة ظاهرة الاختلاس في ضوء أداء الحركة الإعرابية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات لا بدَّ من تسليط الضوء على الرّوايات التي جاء بها البنَّا، والتي رسمت لنا من أول ذِكر لها مقصده من هذا الأداء الصوتي.

يقول مُعقِّبًا على ما ذكره سِيبويه: "وعبارة سيبويه واضح فيها عدم الاعتداد بأصالة الإشباع أو الاختلاس؛ فقد نظر إلى الحركة نظرة محايدة، وردَّدها بين هذين النوعين من الأداء، دون حديث عن الأصالة أو الفرعية لواحدٍ منهما"(٢).

في ضوء تلك القراءة المتأمّلة لما ذكره نجده كأنَّه يأخذ على سيبويه إسقاط الحديث عن أصالة وفرعية هاتين الظاهرتَين.

ومن وجهة نظر هذه الدراسة لا نوافق البنَّا في مسألة الاعتداد بالأصالة والفرعية، ونوافقه فيما يخصُّ الأداء؛ لأنَّ ذلك لم يكن إسقاطًا من سيبويه لمسألة الأصالة والفرعية، بل نظر إلى الاختلاس والإشباع من حيث أثرهما في الأداء والنطق، وهو ما يفهم من عبارة "وهذا تحكمُه المشافهة"(٣)، وليس في أيهما أصل أو فرع من الآخر.

---

(١) أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية: علي بن عبد الله القرني، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م، ص ٤٣.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى، ص: ٢٧.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٧، الكتاب: ٢٠٢/٤.

ثم يكمل تفسيره لما ذكره سيبويه من أنَّ الاختلاس مقصورٌ على المكسور والمضموم دون المفتوح؛ "فقد ذكر سِيبويه أنَّ هذا الاختلاس لا يكون في النصب، وعلَّل امتناعه فيه بخفة الفتْح عليهم، ثم ذكر أيضًا أنَّ الاختلاس لا يعني ذهاب الحركة جملة"(١)، واستدلَّ على ذلك بقول سِيبويه: "وزِنَة الحركة ثابِتة"(٢).

وتقف الدّراسة حيال هذا النص عند أمر مُهمّ ربما لم يرى البنَّا في ذكره تفصيلًا، بل كان فيه إشارة منه إلى ما تريد أن تؤكِّد عليه هذه الدراسة هو:

التعليل الصوتي لظاهرة الاختلاس من حيث كونه أداءً صوتيًّا يتطلَّب بيان هذا الأداء واقتصاره على النصب؛ وذلك أنَّ اللُّغويِّين كانت لهم عناية كبيرة ونظرة دقيقة بنَوا عليها تحليلاتهم وتعليلاتهم، وهذا أمر في غاية الاستغراب أنَّ البنَّا لم يفصّل القول فيه، والتي أرى أنه لو وقف عليها بمَزيدٍ من التفصيل لكان علامة مُتميّزة تُثري هذا الجانب بطريقة ما تزال لم تتناول حتى الآن، وهي دراسة الاختلاس وفق معطيات التّقنية الصَّوتيَّة الحديثة.

وعلى أيِّ حال فإنَّ الذي يعنينا في هذا ما اجتهد به البنَّا في تحليله، ووقوفه على النصوص واستقرائِه لها؛ إذ يردف حديثه عن نصّ سيبويه عن هاتين الظاهرتين في سياق اللُّغة الأدبية ولغة الخطاب، فيرى "أنَّ الاختلاس كان أداء جماعة من العرب، وأنَّ الإشباع كان أداءَ جماعة أُخرى، وقد يكون مِن حقِّنا أن نتصوَّر أنَّ الاختلاس كان سمة لُغة الخطاب، وأنَّ الإشباع كان سمة اللُّغة الأدبية"(٣).

وفيه أيضًا يحمل على سيبويه؛ إذ يرى أنه "لم يُحدد لنا الذين يختلسون

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٧.الكتاب: ٤/٢٠٢.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى، ص: ٢٧.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى، ص: ٢٧–٢٨.

والذين يشبعون فيبنون. وقد يكون من حقِّنا أن نتصوَّر أن الاختلاس كان سِمَة لغة الخطاب، وأنَّ الإشباع كان سمة اللُّغة الأدبية"[١].

والذي يُفهَم من مراد البنَّا لتصوُّره للاختلاس هو كونه سمة الأداء إعرابيًّا حيث استعرض مجموعة من النماذج تُبيِّن ذلك، إذ استند فيها على مجموعة من الروايات المنقولة من كلام العرب شعره ونثره مصحوبة بآراء قائليها؛ لبيان طريقة الأداء الإعرابي القائم على الاختلاس، مع تركيزه على روايات تحمل مرادفات الاختلاس بوصفه أداءً صوتيًّا، والذي يقول فيها: "إنَّ أبا سعيدٍ الآبي روى رِواياتٍ مُتعدِّدةً عن مُتقدِّمي اللُّغويين في الأداء الإعرابي"[٢]، هي[٣]:

الرواية الأولى: "قال أبو العيناء: ما رأيتُ مثلَ الأصمعيِّ قطُّ، أنشد بيتًا من الشِّعر فاختلَس الإعراب، ثمَّ قال: سمعتُ أبا عَمرو بن العَلاء يقول: كلام العرب الدَّرج.

الرواية الثانية: وحدَّثني عيسى بن عُمر أنَّ أبي إسحاق قال: العربُ تُرفرِف على الإعراب ولا تتفَيهَقُ فيه.

الرواية الثالثة: وسمعتُ أبا الخطاب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف، فتعجَّب كلٌّ من حضر"[٤].

هذا؛ من الملاحَظ أنَّ البنَّا استثمر إيراده لهذه الروايات للتدليل على مسألة هذا الأداء، التي جاءت بالمصطلحات المختلفة، وهي:

- **الدَّرج**: "أدرجتَ الحرف: وصلته، وإدراجُ الحرف وصله؛ من الإدراج وهو

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٨.

(٢) ينظر: الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٨.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٨، فصول في فقه اللغة العربية: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص: ٨٠.

(٤) فصول في فقه اللغة العربية: ٨٠.

الطيُّ واللَّفُّ، فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويتَه ولم تَنشُرْه وتُبرِزه. والدَّرج في ذلك كالإدراج"(١).

- **الاجتياز:** تدور مادتُه حول الإسراع والتَّخفيف.
- **الرَّفرفة:** "تحريك الطائر جناحيه، وهي حركة سريعة تُنبِّه بها أداء المتكلِّم"(٢).
- **الفيهَقَة:** "الفاء والهاء والقاف أصل صحيح يدلُّ على سعة وامتلاء من الفهق وهو الامتلاء، ولذلك فسّر المتفيهق بأنه: الذي يتوسَّع في كلامه ويَفهَقُ به فيه"(٣).
- **المشامَّة:** "الشين والميم أصل واحد يدلُّ على المقاربة والمداناة. تقول شممتُ الشيءَ فأنا أشمُّه. والمشامَّة المُفاعَلة مِن شامَمته، إذا قاربته ودنوت منه مُفاعَلة مِن شمَّ"(٤).
- **الخطف:** "جذْبُ الشيء وأخْذه بسرعة، واستلابُه واختلاسُه"(٥).
- **الحذف:** "حذَفَ الشيءَ، يحذفه حذفًا: قطَعه مِن طرَفه"(٦).
- وهذه المصطلحات كلَّها عند البنا" تعني اختلاس الحركة والإسراع في أدائها وعدم تحقيقِها، أو إشباعها أو إبرازها، وهي بحسَبِ ظاهِرِها تُجمع على أنَّ هذا أداء العرب جميعِهم إذا أحلنا هذه الروايات على لغة الخطاب"(٧).

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش).الخصائص: ٥٧/١.
(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش)، لسان العرب: (ر ف ف) ١٢٥/٩.
(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش).
(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش)، مقاييس اللغة: (شم) ١٧٥/٣.
(٥) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش)، مقاييس اللغة: (خ ط ف) ١٩٦/٢.
(٦) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش)، لسان العرب: (ح ذ ف) ٣٩/٩.
(٧) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٩ (الهامش)، مقاييس اللغة: (ف هـ ق) ٤٥٦/٤.

والذي يُخلص إليه من ذكر البنَّا أيضًا لهذه الروايات هو التلمُّس أنَّه يُؤكِّد على أنَّ ذهاب الإعراب مع الاختلاس هو ملمح لأداء صوتي يكون في لغة الخطاب لا اللُّغة الأدبية؛ فاللُّغة الأدبية على حدِّ قوله: "هي التي كانت تُحقِّق الحركات الإعرابية ولا تُسرع في أدائها"(١).

واقتصار هذا الأداء على لُغة الخطاب جاء من كون لغة الخطاب هي لغةً تتَّسم بالسرعة، وتعينها وسائل متعدّدة في تحقيق عملية الإفهام؛ فناسب سرعة أداء الاختلاس سرعة لغة الخطاب؛ فكان أقرب لها من اللُّغة الأدبية.

وعن اختصاص هذا الأداء بلغة العرب بعضهم أو جميعهم، فقد أشار إلى "أنه ليس هناك ما يمنع من أن تفهم هذه الروايات المتقدِّمة على أنها تصف أداء بعض العرب، وأن هذا ليس نهجهم جميعًا"(٢).

وهذا يجعل الدّراسة تستحضر مسألةً مهمَّة في الدرس اللُّغوي، وهي الظاهرة اللَّهجية وأثرها في التركيب الإعرابي للكلمة من لغة إلى أخرى؛ يقول السيوطيُّ: "اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوالٍ؛ أحدها: الجواز مُطلَقًا، وعليه ابن مالك، وقال: إنَّ أبا عمروٍ حكاه عن لغة تميم"(٣).

١. وهذا يَدعُو إلى الاعتقاد بأنَّ هذا الأداء المعرَّب لا يتناسب مع طبيعة أسلوب الخطاب؛ حيث تقوم فواصل صوتيةٌ بين كل بناءين، وقد تتغيَّر هذه الفواصل على حسب وضع البناء في التركيب، وهذا القول الأخير هو ما سوف تناقشه الدراسة في المبحث الآتي.

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ١٩.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى ٢٩.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ١١٦/١.

المبحث الثاني

الفَواصل الصَّوتيَّة

رجع البنَّا $ مزيلات الإعراب التي سمَّاها (الفواصل الصَّوتيَّة) إلى الضَّمائر المتَّصلة في البنية.

فيقول: "فيذهب مِن البناء في كثير من التراكيب صوت أو صوتان"(١). وفي موضع آخر يقول: "وقد يعرض للمعرب ما يزيله عن إعرابه، وللمبنيِّ ما يزيله عن موضعه، وهذه الأمور العارضة كثيرة، بعضها يأخذ سمت القاعدة المطَّردة، وبعضها الآخر يرجع إلى مناسبة صوتية، أو لرعاية الوزن والقافية أو الفاصلة"(٢).

ولعلَّ المتأمِّل في نصّ البنَّا يمكنه أن يتعرَّف على عدد من الملامح الأدائية التي قد تشترك مع أداء الفاصلة الصَّوتيَّة المنثورة ما بين ثنايا مُؤلَّفاته المختلفة مما يبرز لنا جهده، وعمق طرحه اللُّغوي، والذي يتجلَّى في تتبُّعه لصور هذا الأداء الصوتي مع وقفاته وتعليقاته عليها التي يظهر في شيء منها ما بين الموافقة والخلاف والجدل.

وقد أجملنا الفواصل الصَّوتيَّة كما ذكرها البنَّا في خمس فواصل، اثنان منهما من أثر اللواحق التي اقتصرها في ضمائر الرفع والنَّصب والخفض، وهما: الإسكان والنَّبر، والثالث: الإتباع والمُجاوَرة، والرابع: وزن البيت وموسيقاه المُجرى في القافية والنحو، وقسمٌ خاصٌّ بالفاصلة القرآنية.

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى، ص: ١٠.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى، ص: ٣٤.

الفاصل الصوتي الأوَّل: الإسكان في ضمائر الرفع والنَّصب والجر

اتَّفق النُّحاة على أنَّ الفعل الماضي في الأصل مبنيٌّ، وأنَّ بناءه على الفتح باتفاق، غير أنَّ مسألة البناء واختصاص السكون به جعلتهم يَنظُرون إلى أَّن الفعل الماضي قد عدل به من السكون إلى الفتح، وهي مسألة قد دار حولها الحديث والنّقاش؛ قال الجرجاني: "إنَّ الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية؛ لأنَّ الفصل بينها وبين السكون واضح "(١).

وذكر ابن يعيش "أنَّ الفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضمُّ عارضان"(٢).

هذا، وقد وجدنا صدى لِمَا قرَّره القدماء في الكتابات الحديثة؛ حيث ذكر فوزي الشايب "أنَّ إجماع النُّحاة على أنَّ الماضي مبنيٌّ، وأنه مبني على الفتح، ولا يخرج عن هذا الوضع إلَّا إذا اتَّصلت به اللَّواصق الضَّميرية، فيبنى معها إما على السكون وإما على الضم"(٣).

والناظر في كلام البنَّا يجده أنه عبَّر عن الضَّمائر الملحقة بالأفعال بـ (اللواحق) فيقول: "علامات التكلُّم والخطاب والغَيبة والتثنية والجمع تتَّصل بالأفعال فتزيلها عن بنائها أو إعرابها، وتحلُّ هذه اللَّواحق محلَّ علامات الإعراب في وظيفتها الأساسية وهي إبانة الأبنية"(٤).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، ١٣٦/١.

(٢) شرح المفصل: ٦/٧.

(٣) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح: فوزي الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٣، العدد١، ١٩٩١م، ص: ١٢٠.

(٤) الإعراب سمة العربية: ٣٤.

وأوَّل هذه الأفعال التي تلحق به الضمائر فتزيلها عن إعرابها وبنائها هي الفعل الماضي، وذلك "إذا أسند إلى ضمائر الرفع المتحركة سكن آخره وذهبت الفتح، فتقول: ضربْت، وضرَبْنا، وضُرِبْن"(١).

فالبنَّا هنا التزم بالقاعدة التي قال بها النحاة من ذهاب الحركة، ولم يتكلَّف في التأويل، غير أنَّ أهمَّ ما يلفت الانتباه هو كيف أسهم هذا النصُّ في مسألة هذا الأداء الصوتي؟

وهذا ما بدا لي من القراءة الأولية لأسطر البنَّا، ثم إنَّني من خلال استقرائي لبعض البحوث والدراسات تبيَّن لي ما كان يقصده ويُنبِّه عليه من التحليل العميق للتفسير الصوتي لتلك اللَّواحق، التي أوضحها فوزي الشايب وكأنَّه يشرح لنا قصد البنَّا في هذا الموضع في ما يخصُّ ذهاب الفتحة يقول: "إنَّ الإشكال ليس في ذهاب الفتحة، بل في الاعتقاد بوجود ماض مجرَّد من اللَّواحق؛ فالفعل مثلًا ضرَب مركَّب مِن أصل فعليّ هو ضَرَبْ، بالإضافة إلى اللاصِقة (a)؛ أي الفتحة القصيرة في آخره التي تشير إلى العدد والجنس؛ وذلك بمجرَّد قولنا: (درس) نعرف تلقائيًّا أن الحديث مسند إلى غائب مفرد مذكر، تمامًا كما عرفنا من قولنا: (درَسا) أن الفعل مسند إلى مثنَّى مذكَّر غائب. ولا فرق بين (درس، ودرسا) إلا أنَّ اللاصقة الضميرية في الأُولى فتحة قصيرة، وفي الثانية فتحة طويلة، والطُّول في الحركة هنا له وظيفة نحوية؛ فهي مورفيم التثنية، بناءً على القاعِدة المعروفة في العربية؛ وهي أن زيادة المبنى زيادة في المعنى"(٢).

أمَّا في كون هذه اللواحق فواصل فما يزال الأمر شائكًا لم يوضِّحه البنَّا، كما لم يذكر ما علَّة ذهاب حركة الماضي الإعرابية عند اتصالها بهذه اللَّواحق،

(١) الإعراب سمة العربية: ٣٤.

(٢) الماضي المجرد ومسألة البنا: ١٢٢-١٢٣.

أو تلميح إلى العلَّة الصَّوتيَّة التي من أجلها سمَّى هذه الإزالة بالفاصل الصَّوتي على خلاف ما نجده من تعليل صوتي لذهاب نون الأفعال الخمسة وذهاب حركة الفعل المضارع عند اتصاله بضمائر النصب والخفض.

والذي يفهم من ذلك أنَّ البناء على الفتح وذهاب حركته عند الإسناد إلى ضمير المثنى ألف الاثنين؛ لأنه عبارة عن فتحة طويلة ألحقَت بآخر الفعل، والبناء على الضمِّ لإسناده إلى ضمير واو الجماعة، وهي عبارة عن ضمة طويلة.

وسوف تقف الدّراسة عند ذكر ذلك في موضعٍ آتٍ، إلَّا أنَّ غاية التوضيح في هذا الموضع دعت إلى هذا التَّكرار المتمثِّل في قاعدة توالي المتحرِّكات التي علَّل بها النحاة البناء على السكون كراهية تَوالي المُتحرِّكات.

التي نقول فيها في هذا الموضع: بما أنَّ بنية كلمة الفعل الماضي في إطار السياق الصوتي تحكمه قواعدُ صوتية عامَّة مُتَّفق عليها من نحو (قاعدة توالي المتحركات)؛ تحقيقًا لمبدأ الاقتصاد في الجهد؛ فلماذا لم يعلّل البنَّا هذا التعليل لذهاب حركة الفتحة؟ وهل عدم ذكر هذا التعليل الواضح الجليّ هو إدراكه أنَّ الأمر بيّن لا غموض فيه، وإن كان الأمر كذلك لما عبَّر عن هذه الإزالة بالفاصل الصوتي؟

الإجابة تقتضي القول: "إنَّ مردَّ تحليل دراسة البنَّا بتلك اللواحق إنَّما يعود إلى كون صوت اللاحق يؤدّي وظيفة صوتية، وأخرى صرفيةً يسمَّى مورفونيم كألف المثنَّى، سواء أكانت ضميرًا كما في: حضرا وقاما وذهبا، أم علامة تثنية كما في (العالمان)، ومثله واو الجمع في ذهبُوا، وفي الحاضرون، بل إنَّ النون التي هي علامة الرَّفع في الخمسة هي في الحقيقة مورفونيم"[(١)].

(١) ينظر: اللسانيات: المجال والوظيفة، والمنهج: ١١٩.(بتصرف)

وهو ما أشار فيه من أنَّ العلامة الإعرابية تزال وتحلُّ محلَّها اللاحقة؛ "إنَّ اللواحق هي التي تشكّل نهاية الاسم والفعل، وتحلُّ اللواحق محلَّ علامات الإعراب والبناء في وظيفتها الأساسية؛ وهي إبانة الأبنية في الأفعال، والتعبير عن التَّثنية والجمع في الأسماء"(١).

وهذه الإبانة لا تقتصر على التثنية والجمع دون المفرد يقول فوزي الشايب: "وبناء الماضي على الفتح مبني على أساس النظر إلى أن مثل (خرج) ماضٍ مجرَّد، خالٍ من أيِّ لواصِق ضميرية، ونجد أنه آن الأوان لتعديل وجهة النَّظر هذه؛ فليس ثمَّة ماض مجرَّد تمامًا من أيِّ لواصِق ضميرية؛ فمثل (خرج) شكل مُركَّب في الحقيقة وليس بسيطًا"(٢).

الفاصل الصوتي الثاني: النبر في الأفعال الخمسة:

القاعدة النحوية تقول: إنَّ الفعل المضارع يُسكَّن آخره إذا اتَّصل بضمير جماعة النّسوة ولو كان منصوبًا أو مجزومًا، أو مرفوعًا، يقال: لن يَضربْنَ، ولم يَضربْنَ، يَضربْنَ. وإذا اتَّصل بضمائر الرفع الساكنة فإنها تُشكِّل حركته فتقول: يَضربان، ويَضربُون، وتَضربين. وفي فعل الأمر يقال: اضرِبا، واضربُوا، واضربِي، بذَهاب نون الأفعال الخمسة.

ولكن التصوُّر الذي ذكره البنَّا قائمٌ على "أنَّ ما حدث في حالة الإسناد وذهاب النون راجع إلى قواعد النَّبر؛ إذ يرى أنَّ ذهاب العلامة الإعرابية من الأفعال الخمسة للدَّلالة على المثنى والجمع والمخاطبة، وما هذه النون الثابتة إلَّا وسيلة يأخذ بها مدَّ الألف والواو والياء غايته مع فعل الحال مثبتًا أو منفيًّا؛ لأنَّ موقع النَّبر عليها"(٣).

(١) الإعراب سر العربية: ٣٤-٣٥.

(٢) الماضي المجرد ومسألة البنا على الفتح: ١٢٠.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٣٥.

ولعلَّ البنَّا مسَّ جانبًا مهمًّا ودقيقًا في قضية نبر نون الأفعال الخمسة في أنواع معيَّنة لا تذهب منها النون، وهي: "فعل المستقبل من نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ وفعل الحال من نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾، وما عدا هذه الأنواع فإنَّ النون تذهب منه لانتقال النَّبر من هذا المقطع إلى المقطع الأول أو الذي يليه إن كان الفعل أجوف، ويمكن أن نطلق على هذا النوع بالفعل غير الواقع سواء كان منفيًّا بلم أو لن، أم غير منفيٍّ نحو المنصوب بكي، ومثله فعل الشرط والجزاء؛ ويأخذ هذا الحكم فعل الأمر"(١).

الفاصل الصوتي الثالث: التنوين:

استنادًا إلى ما أوضحه البنَّا–رحمه الله– من ذهاب نون الأفعال الخمسة بفعل تأثير النَّبر، فإنه يتَّضح أيضاً هنا أنَّ التنوين قد يفصل أيضًا من طريقها، وقد أورد البنَّا ذلك في دراسته عن السُّهيلي؛ فهو "يرى – يقصد السُّهيلي – أن النون تلحق الكلمة دلالةً على انفصالها ممَّا بعدها، واستدلَّ على ذلك بأدلَّة منها: سقوط نون التنوين في الوقف، فسقوطها علامة على الانفصال"(٢).

أمَّا عن عدّها فاصلًا صوتيًّا، فقد أشار البنَّا إلى ذلك بقوله: "والأداء المعرب الفصيح فكان يلتزم فيه أداء صوت لينٍ بعد صامت، وقد يزيد عليه نونًا، تلك التي دعيت نون التنوين في الأسماء المنصرِفة"(٣).

---

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٣٥.

(٢) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: ٣٧٣.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ١٠.احتراز بكلمة الأسماء المُنصرفة تنوين التمكين؛ "فأقسام التنوين الخاص بالأسماء أربعة: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة وتنوين العِوَض" ينظر كتاب: الحدود في علم النحو؛ أحمد بن محمد الأبدي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢، ١٤٢١هـ –٢٠٠١م، ص: ٤٤٩.

والذي يُفهَم من كلام البنَّا في أداء المُعرَب وإلحاق التَّنوين (النُّون) في الكلام أنَّ التَّنوين قد يؤتى به كأداءٍ صوتي نطقي يقع في بعض الكلام؛ فقد ذكر سيبويه أن العرب إذا أرادت الترنُّم فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنوَّن وما لا يُنوَّن؛ لأنَّهم أرادوا مدَّ الصوت، وناس كثير من بني تميم فإنَّهم يُبدّلون مكان المدة النون فيما يُنوَّن وما لم يُنوَّن، لما لم يُريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدة نونًا"(١).

كل هذه الأدلة المجتمعة في كلام البنَّا عن التنوين تُثبت عدَّه فاصلًا من الفواصل الصَّوتيَّة، ولا سيما أنه قد ذكر مسبقًا رأيه في العلامات الإعرابية التي "هي في الحقيقة بياناتٌ أدائية"(٢)، لذلك نظر إلى التنوين "بأنه وظيفةٌ أدائية تُحقّق من خلال النُّطق بها السرعة في الأداء النطقي ذلك الأداء الذي تَميل إليه بعض القبائل العربية"(٣).

وقد استدلَّ بعضُ الباحثين مِن أمثال سمير استيتة على فاصل التنوين الصوتي – وكأنَّه فسَّر وظيفة التنوين الأدائية بناءً على نظرة البنَّا للعلامات الإعرابية – فيقول: "قد كشف التحليل الصَّوتي الفيزيائي للتنوين انخفاض الطاقة الصَّوتيَّة للحركات الإعرابية الثلاث في المرُكَبات التنوينة ممَّا يدلُّ دلالة واضحة على الوظيفة التي يُؤدِّيها التنوين وهي تقليل الطاقة الصَّوتيَّة للحركات الإعرابية التي تقبل التنوين"(٤).

وعلى كلّ: يمكن أن نعُدَّ كلام البنَّا إشارةً إلى فونولوجية التنوين "التي تزاد

---

(١) الكتاب: ٤/٢٠٤-٢٠٦.

(٢) الإعراب سمة العربية (المقدمة): ٥.

(٣) اللهجات العربية؛ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م، ص: ١٢٨.

(٤) علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات: سمير شريف استيتة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص: ٧١٦.

في حالة الانفصال ونقصد بفونولوجية التنوين المفصَّل لكونها عبارة عن سكتة خفيفة في كلمة أو مقطع بقصد الدَّلالة على مكان انتهاء لفظةٍ ما أو مقطع ما"(١).

إذ إنَّ الأصل في التنوين أن يكون نونًا ساكنة تقع في ذيل آخر مقطع من الكلمة المُنوَّنة، وتتبع الحركة اللاحقة لها.

الفاصِل الصَّوتي الثالث: الإتباع:

إنَّ الإتباع أو المجاورة من المَواضيع الهامَّة التي تناولها النُّحاة في أبوابهم، وشاع في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ووجد أيضًا في القرآن الكريم والحديث الشريف.

لم يستفض البنَّا في الحديث عن مسألة الإتباع، كما صنع كثير من الباحثين من قبله ومن بعده، ولكنَّه كان من أوائل الذين تحدَّث عنه من ناحية صوتية، فيقول: "والإتباع يقوم بإحداث المجانسة بين أصوات اللّين المتجاوِرة قد أثَّر هذا الأثر أيضًا – ويقصد بالأثر الإزالة – من ذلك استشهاده "بقراءة إبراهيم بن أبي عبلة وغير واحد: (الحمدِ الله) بكسر الدال. وقراءة أبي جعفر (للملائكة اسجُدُوا) بضمّ الهاء فرأينا للإتباع في الحركة الإعرابية ما نجدُه في حركة البِنيَة"(٢).

ومن خلال النصِّ السابق يَتبيَّن مقصد البنَّا من هذا الفاصل؛ وذلك أنَّ الإتباع قد يمتدُّ التأليف الصَّوتي ليشمل عدد من الكلمات اللاصقة أو المجاوِرة؛ ممَّا يُطيل الكلمة الصَّوتيَّة فيزيد من احتمال توالي المتنافِرات من الحركات؛ ممَّا

(١) أسس علم اللغة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة: الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ص: ٩٥.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٣٦، المحتسب: ٣٧/١، البحر المحيط: ١٨/١.

يدعو إلى التخلُّص منه بإيجاد قدر من التناسب بين حركات الكلمة المنطوقة(١).

وكأنَّه عبَّر عن إحداث التناسب بين الحركات وإتباع إحداهما للأخرى بأنه قد أزيلت؛ وذلك "لأنه من المعلوم أنَّ الصوتين إذا تجاورا فإنَّ الأضعف عرضة للتأثُّر بالأقوى"(٢).

ولقد اطَّلعت هذه الدّراسة على دراسات سابقة توصَّلت إلى نتيجة مفادها ما توصَّل إليه البنَّا وكان السبق في ذلك إلى البنَّا بكونه أوَّلَ من قام بتحليل الجوار باعتباره فاصلًا صوتيًّا، وما تلك الدراسات إلا دراسات تابعة ومطابقة لآراء ومجهودات البنَّا في هذا المضمار إذا تمَّ النظر إليها وترتيبها تاريخيًّا وزمنيًّا وسنذكرها على النحو الآتي:

- دراسة بعنوان ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، قاسم محمد صالح، المجلة الأردنية في اللُّغة العربية وآدابها، المجلَّد الثالث، العدد الثاني، ربيع الأول ١٤٢٨هـ/ نيسان ٢٠٠٧م، ص١٢١.مُعلِّلًا خروج التابع في حركته الإعرابية عن حركةٍ متبوعة الحقيقي، والتزامه بحركة الاسم السابق له بالمجاورة؛ حيث توصَّل الباحث إلى أنَّ سبب ذلك يعود إلى البعد الصوتي وطول الفاصل بين التابع ومَتبوعِه الحقيقي، وعدم ظهور الحركة الإعرابيَّة على المتبوع الحقيقي.
- دراسة بعنوان: الحمل في التفكير النَّحوي بين التنظير والتَّطبيق؛ خالد يوسف، مجلَّة أقلام الهند، مجلَّة إلكترونيَّة فَصلِية، السنة السادسة، العدد الثاني، أبريل ٢٠٢١م.وفيه أشار إلى أنَّ اتجاه الحمل على الجوار يتعارض مع فكرة الحمل على المعنى، فإذا كانت جهة الكلام هي ما قصد من المعنى، فإنَّ الحمل

(١) طلب الخفة في العربية: ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، ص: ١٦٣.

(٢) أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية: ٦٢.

على الجوار غير متناسب مع السياق ولا يستقيم معه معنى الآيتَين الكريمتَين، وأما إن كان المقصود بفكرة الحمل على الجوار الانسِجام الصَّوتي مِن خلال وصلِ الكلام، فإنه يقبل مع حفظ المعنى المتفق مع المراد من الآي.

- دراسة بعنوان: أثر الجوار في المستويات اللُّغوية؛ فكري محمَّد سليمان، مجلة علم اللُّغة، المجلَّد السابع، العدد الثاني، ٢٠٠٤م، ص١٩.وفيه ذكر أنه قد يكون التأثير الصَّوتي في نوع الحركة في حرفين منفصلين من كلمتين منفصلتين، فيأتي الجوار بين الحرف الأخير من الكلمة الأولى والحرف الأول من الكلمة الثانية، ومن ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وغير واحد، فالتأثُّر هنا تقدُّمي.

الفاصل الصَّوتي الخامس: وزن البيت وموسيقاه:

من الجُهود اللُّغوية للبنَّا $ دراسته لأبي الحسن بن كيسان فقد جمع وأحصى مؤلَّفات ابن كيسان في علوم العربية والتي بلغت خمسةً وعشرين مصنَّفا، وكان من بينها كتاب (ابن كيسان النَّحوي حياته، آثاره – آراؤه) مع تحقيق كتابه تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها.وهذا الأخير هو ما يُهمُّنا في هذا الموضع من هذه الدّراسة، فقد "أقام ابن كيسان كتابه على بابين، تناول في الأول القافية، وفي الثاني ما يعرض في الشعر من الشَّواذ"(١).

وعن طريقه ابن كيسان في معالجة المادة فقد قال عنه البنَّا: "إنَّ ابن كيسان صاحب عقلية منظَّمة، ولو وازنت بين قوافيه هنا، وما عرضه المتأخّرون من أمثال التبريزي ومن بعده لعرفت أنَّ ابن كيسان أحسن مَدخلًا، وأسهل عرضًا منهم جميعًا؛ فقد كان حريصًا على الإبانة والتوضيح والتعليل"(٢).

(١) ابن كيسان النحوي: ٨٣-٨٤.

(٢) ابن كيسان النحوي: ٨٥.

ومن زاوية أخرى نرى أن جهود البنَّا في دراسته عن ابن كيسان لم تتوَّقف عند حدّ نقل ما جاء عنه، بل نجد أيضًا إلمامه الشديد وإدراكه لعلوم العربية التي من بينها الأدب وما يندرج تحته من القافية والعروض، وحاول توظيف هذا العلم في مستويات اللُّغة النحوية والصَّوتيَّة.وما نشأ عن هذا التوظيف من أمور كثيرة كان لها الأثر الكبير في الدرس اللُّغوي.

بعد هذا التمهيد، وقبل الخوض في كيف عدَّ البنَّا وزن البيت وموسيقاه فاصلًا صوتيًّا؟ لا بدَّ من الإشارة إلى بعض المقدّمات والماهيات في هذا العلم، مع محاولة عرضها بشيء من تقديم البنَّا لها إن كان له تعقيب أو رأي في ذلك.

تعريف القافية:

القافية في اللُّغة:

عبارة عن مصدر للفعل الثُّلاثي (قَفى يقفُو)، وهذا المصدر يرجع إلى الجذر الثلاثي (ق ف ي) قال ابن فارس: " القاف والفاء والحرف المعتل أصل صحيح يدلُّ على إتْباع شيء لشيء. من ذلك القفو، يقال: قفوت أثره. وقفَّيتُ فلانًا بفلان، إذا أتبعتَه إيَّاه"(١).والقافية في الاصطلاح اللغوي: "تطابق أواخر الكلمات، ولا سيما في أواخر أبيات الشعر. وتوصف القافية بأنها رابطة لكونها رابطة بين أبيات القصيدة الواحدة "٢ .

واختلفوا في مُسمَّيات القافية، قال الخليل: "وسُمِّيَت قافيةُ الشِّعر قافيةً؛ لأنَّها تقفُو البيت، وهي خلفَ البَيتِ كلِّه"(٣).

وقال الأخفش: "القافية: آخر كلمة في البيت، وإنَّما قيل لها قافية لأنَّها

(١) مقاييس اللغة: (ق ف و) ١١٢/٥.

٢ معجم المصطلحات اللغوية:٤٣٢.

(٣) العين: (ق ف و) ٧٦٢/١.

تقفُو الكلام"[١].

قال أبو الحسن بن كيسان: "وقد يُسمَّى البيت بأسره قافية، ويجُوز أن يكون سُمِّي قافيةً بالحرف الذي فيه؛ وإنَّما سُمِّي الحرف قافيةً لأنَّه يقفُو ما تقدَّمَه من الحروف، فأما قول من قال: إن البيت بأسره قافية فإنَّما احتجَّ بقول طرفة:

رَأيــتُ القَــوافيَ يــتَّلِجْنَ مَوالِجًــا تَضــيَّقَ عَنْهَــا أَن تَوَلَّجَهــا الإبَــرْ

وكان الخليل يُسمِّي الكلمة التي فيها قافية: الضَّرب، والرَّوي"[٢].

وقد توقَّف البنَّا عند تعريف الخليل ونسبته إلى الأخفش مُعقِّبًا عليه؛ إذ يقول: "وإنَّكَ لو قرأتَ مُقدِّمةَ الأخفش لكتابه القوافي لعرفت حقيقةً هامَّة؛ وهي أن تعريف القافية المنسوب إلى الخليل هو من صنع الأخفش، وبعبارة أخرى هو من فهم الأخفش لكلام الخليل، وأنَّ الخليل لم يُحدّد مَرادَه ولكنَّه مثَّل له.كما تخرُج بحقيقة أخرى؛ هي أنَّ الأخفَش لا يقولُ: إنَّ القافية هي آخِر كلمةٍ في البيت، ولكنَّه صدَّر كتابه بمفهوم العرب للقافية، وختم المقدّمة بتحديد الخليل، وقال: إلى ذا رأيتُ العرب يقصدون، وعلى ذا فسَّر الخليل من غير أن يكون سمَّى، ولكن ذكر اختلاف القَوافي؛ فقال: يكون في القوافي التأسيس والردف وأشباه ذلك، فلو كانت عنده الحروف لم يكن يقول هذا؛ لأنَّ الحرف الواحد لا يكون فيه أشياء نحو التأسيس والردف"[٣].

ومن هذه الخاتمة تبيَّن البنَّا أنَّ ما ذكره الأخفش في المقدّمة لا يُمثِّل رأيًا له، وإنما هو يذكر مفهوم العرب لكلمة قافية، ومفهوم واضع هذا العلم لها هو الخليل، ثم إنه من المستبعد على عقلية مُحدَّدة كعقلية الأخفش أن يُظنَّ فيه أن

(١) تاج العروس من جواهر القاموس: محمَّد بن محمَّد الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية، (ق ف و) ٣٢٥/٩.

(٢) تلقيب القوافي وحركاتها: ١٥.

(٣) ابن كيسان النحوي: ٨١.

يقول: إنَّ القافية هي الكلمة الأخيرة، والكلمة الأخيرة غير مُنضبِطة ومُحتملة لأوزان شتى"[١].

وبعد هذ التقديم الذي ذكرناه، ولغايةٍ هي أنَّ البنَّا في دراسته لتلك الفواصل كانت ناشئةً من معرفته وإلمامه بعلمي القافية والعروض وأهميتها في توظيف ذلك في الدرس اللُّغوي الصوتي والنحوي.

فهو يدرك قيمة القافية في الكلام من حيث أهمية "الموسيقى في الشّعر العربي حيث يتحقَّق فيها الالتزام القائم على التوازن والتساوي بين أبيات القصيدة كلّها؛ فالقصيدة العربية تتساوى أبياتها وتفعيلاتها أو أجزاؤها، ولا يزال الشاعر يلتزم ذلك حتَّى يختم أبياته جميعها، كما يتحقَّق أيضًا في قافيته تلك التي تُمثّل وزنًا داخل الوزن، وإيقاعًا داخل الإيقاع، وعلى الشاعر أن يوفق بين مقتضى الوزن والمعنى، وأن يختار لقافيته اللفظة المناسبة ذات الأصوات الخاصَّة"[٢].

وفي موضعٍ آخر يقول البنَّا: "إنَّ ألوان البديع التي أوحت بها القافية تُؤكِّد ميل الطبع العربي للقافية؛ وإحساسَه بالمتعة لجرسها.ولا أدلَّ على إحساسه بالقافية من أنه في وصاياه وحكمه يميل أيضًا إلى تقفية كلامه، فجاء مسجوعًا متوازن الفواصل، ولذلك وجدنا الفرَّاء في قوله – تعالى –: ﴿سيُهزَم الجمعُ ويولُّون الدبر﴾ يقول معناه: الأدبار؛ وكأنَّ القرآن نزل على ما استحبَّ من كلام العرب، ومن موافقة المقاطع"[٣].

ولا غرابة في ذلك؛ فالقيمة الأدبية والفنية والأدائية لأيّ نصٍّ شعري تأتي من مجموعة من العناصر تتكامل فيما بينها لتحقّق وحدة الإيقاع الداخلي والخارجي للقصيدة؛ حيث تعدُّ فواصل صوتية موسيقيَّة تسقط على موضعٍ من

(١) ابن كيسان ٨١–٨٢.(بتصرف)

(٢) تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: ٣–٤.

(٣) تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: ٥.(بتصرف)

مواضع مقاطع الكلمة، وقد تأتي في غير موضعها إما ضرورة وإما سياق يتطلَّبها.

ويذهب حازم كمال الدِين بعد عرضه لمقاطع الأصوات في العربية إلى "أنَّ الكلمات تتكوَّن من مقاطع؛ فإنَّ هذا يُبيِّن لنا أنَّ القافية لا تخرج عن إطار الكلمات؛ فهي تتكوَّن كذلك من مقاطع"(١).

وتكمن أهمية دراسة المقاطع في الأبيات الشعرية من حيث كون المقطع ليس كبقيَّة الألفاظ في الشِّعر، يستعمَل للإيفاء بحاجة التركيب أو المعنى أو الوزن فقط، وإنما يتميَّز عنها بكونه يحتضن العناصر ليفي بحاجة البيت إلى القافية"(٢).

والناظر في كلام البنا في حديثه عن مزيلات الإعراب يجده يستند على ما ذكره ابن جني من أنَّ وقوع الزّحاف يزيغ بالإعراب عن وجهته، فيقول: "وممَّا أزال الإعراب عن وجهه الذي رسمه النُّحاة وزن البيت وموسيقاه، فإذا تعارض الإعراب مع صحَّة الوزن لم يحفلوا بالإعراب، وقد نقَل ابن جنِّي في ذلك أصلًا عن المازنيّ، وكان أبو عثمان يقول: " إنَّ البيت إذا تجاذبه أمران؛ زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإنَّ الجُفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحة الإعراب"(٣).

فما جاء به البنَّا من الاستشهاد قائم على زيغ الإعراب في تفاعيل البيت، الذي أجازه النُّحاة رخصةً وضرورةً، وحينئذ يُقدّم العروض رخصة الوقوع في

(١) القافية دراسة صوتية جديدة؛ حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ص٢١.

(٢) خصائص الأسلوب في الشوقيات؛ محمد الهادي الطرابلسي، منشورات الجامعة البغدادية، ١٩٨٩م، ص: ٢٤٨.

(٣) الخصائص: ٣٣٤/١، الإعراب سر العربية: ٣٧.

الزحاف القبيح حفاظًا على الأصل.

ولكن كيف عدَّ البنَّا وقوع الزّحاف فاصلًا صوتيًّا أزيل عن طريقه الإعراب؟ وكيف تعمل النغمة التي يحدثها الزّحاف بحيث تؤدي إلى مخالفة حركات الإعراب أو تزيغها.

تعود الدّراسة لتقف عند الشاهد الأول من نصِّ ابن جنِّي الذي يقول فيه:" إنَّ البيت إذا تجاذبه أمران؛ زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقُبح الزّحاف إذا أدَّى إلى صحَّة الإعراب، قال الشاعر:

ألَمْ يَأتيكَ والأَنباءُ تَنمي بِما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ

ووفق هذا التناول من ابن جنِّي يقول البنَّا: "وقد عقَّب ابن جني بأنه كان القياس في بيت قيس بن زهير أن يقول: أَلَمْ يَأتِكَ؛ لأنَّ الجزء سيصير مَنقوصًا"(١).

وبناءً على ذلك لا يجد البنَّا تفسيرًا لِما أراد بيانه من زيغ الإعراب وإزالته عن وجهته التي رسمها النُّحاة في وزن البيت سوى ما ذكَرَه ابن جنِّي عن قبح الزّحاف؛ ولذا نجده يقول مُعقِّبًا على استنباطه لكلام ابن جنِّي: "ثمَّ يقول: ابن جنِّي – وهذا هو المراد هنا – فإن كان ترك زيغ الإعراب بكسر البيت كسرًا، لا يزاحفه زحافًا؛ فإنه لا بدَّ من ضعف الإعراب واحتمال ضرورتِه"(٢).

ولكي تتَّضح الصورةُ لا بدَّ من التقطيع العروضي للبيت الشّعري؛ "فالتقطيع هو الطريقة التي يتمُّ بها فحص البيت الشعري لمعرفة مطابقته للتفاعيل؛ وذلك أن يُقطع على مقاطع صوتية يُقابل كلٌّ منها ما يكون في التفعيلة

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٣٧.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٣٨.

من أسبابٍ وأوتادٍ ونحو ذلك"[١].

ألـــمْ يَأتيـــكَ والأَنبـــاءُ تَنمـــي مفـا عيـــل مـفا عـل تن فـعـولـن

وما قصده ابن جنِّي وقع في هذه التفعيلة؛ حيث سكَّن لام مفاعلتن وحذف السابع، وهو الكفُّ، فنقل من مفاعلتن إلى مفاعيل وهذا يُؤدِّي إلى صحَّة الإعراب، وإن اعتراها النَّقص لا يشين بقدر قُبح ترك الإعراب.

أمَّا الرواية التي نقلت عن المازني فنلحظ أن التفعيلة الأولى اعتراها العصب:

ألـــمْ يَأتيـــكَ والأَنبـــاءُ تَنمـــي مفـا عيـــل مـفا عـل تن فـعـولـن

ومن هنا يتبيَّن لنا التفاصيل الدقيقة التي أراد البنَّا توضيحها ولم يُظهِرها صراحةً، وعليه اعتبر الحذف والنَّقل في التَّفعيلة الواحدة فاصلًا صوتيًّا قد يعتريها ويَلحق أثر في الإعراب صحَّة أو قُبحًا.

أمَّا الشاهد الثاني، وهو قول الشَّاعر:

سماءُ الإله فَوْقَ سَبْعِ سمائِيا

فيقول ابن جنِّي: "فهذا لا بدَّ مِن التزام ضَرورته"[٢].

وتوقَّفت الدّراسة عند هذا النَّقل من النصّ الذي نقله البنَّا، وعند النظر إلى تفسير ابن جنِّي لِمَا ذكره فنراه يكمل ويقول: لأنه لو قال: (سمايا) لصار مِن الضَّرب الثاني إلى الثالث، وإنَّما مبنى هذا الشّعر على الضرب الثاني لا الثالث"[٣].

(١) العروض تهذيبه وإعادة تدوينه؛ الشيخ جلال الحنفي، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٧٨هـ – ١٩٧٨م، ص: ٣٤.

(٢) الخصائص: ٣٣٤/١.

(٣) الخصائص: ٣٣٥/١.

ولمعرفة وقوع مكامن الفاصلة الصَّوتيَّة هنا لا بدَّ مِن النظر في بِنية الكلمة الصرفية؛ فكلمة "(سمائيا) جُمعت على فعائل، كما تُجمع سحابة على سَحائب، ثمَّ ردَّه إلى الأصل ولم يُنوِّن كما يُنوِّن جوارًا، ثم نصب الياء الأخيرة؛ لأنه جعلها بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف، كما تقول مررت بصحائف يا فتى"(١).

وعند النظر في همزة (سمائيا) الهمزة هنا العارضة جاءت فاصلًا، وجاءت هنا في هذا الجمع مكسورةً عن إكراه ونفور؛ وذلك أنَّ الأصل يخلو منها؛ فواحد سمائيا سماء، والأصل في الواحد سمو"(٢).

وممَّا يزيل الإعراب وقد رجَعَه البنَّا إلى علَّة صوتية، هي: طبيعة البيت المقفَّى، والعدول من حركة إلى حركة أخرى مُغايرة، وذلك ممَّا ذكره سيبويه من القول: "وقد ألزمت القافية الشُّعراء أن يقولوا فيها ما لا يتَّفق مع ما قبله؛ ومن ذلك بيت العَجَّاج:

يَذهبن في غَورٍ وغورًا غائرًا

فقد نصب المعطوف لَمَّا اقتضت القافية نصبه، وهنا قدَّر النُّحاة عاملًا هو: ويسلكنَ غَورًا غائرًا"(٣).

يقول محمد حماسة عبد اللطيف: "يرد الاسم منصوبًا بسبب القوافي المنصوبة، ولكن يسهل على النحويِّين تأويله وتفسير دواعيه؛ لأنهم يُقدِّرون فعلًا ناصبًا للاسم"(٤).

ويمكن القول في هذه المواضع: إنَّ ما حدث من الأمور البديهية التي

(١) الصحاح تاج العربية: ٢٣٨٢/٦.

(٢) الخصائص ٢١٢/١.(بتصرف)

(٣) الإعراب سر العربية الفصحى: ٣٨.الخصائص: ٩٤/١.

(٤) حركة الروي في القصيدة وقضية الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد النحوي؛ محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد ٥٩، ص: ١٣١.

تعتري الشّعر كما يَعتري بعضٌ منها في الكلام المنثور الذي يدخل تحت طاولة مبدأ الاقتصاد في الجهد، والشّعر يجُوز له ما لا يَجُوز لغيره، قال ابن كيسان: "وقد يُضطرُّ في الوزن إلى تغيير الكلمة وحمل الكلام على الشذوذ كصرف ما لا ينصرف، وترك صرف المنصرف، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، وجميع هذا أحسن عندهم من تغيير القَوافي؛ لأنَّ القَوافي هي التي فصلت بين الكلام والشّعر"(١).

وقد خلص البنَّا من تلك الدراسة إلى نتيجة مفادها: "إنَّ كلَّ ما جاء مُزيَّلًا إعرابيًا قد أزال الإعراب أو أحدث قبحًا أو غير صحة، كلُّ ذلك يرجع عند التحقيق إلى أمور صَوتيَّة ومُوسيقيَّة، وإنَّ تقدير النُّحاة للإعراب في بعض المواضع جاء منهم حمايةً للقاعِدة وطردًا لها"(٢).

ومن ثمَّ ما بدَا لي من قراءة أسطر البنَّا في تعليقه على ما نقله من أقوال ابن جنِّي في الضرورة الشِّعرية وفسَّرَه، يحتاج إلى مزيدٍ مِن العرْض والشواهد، بحيث كلَّما كَثُرت الشواهد أصبحت الأمور في غاية الإيضاح.

(١) ينظر: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: ٤٠.

(٢) ينظر: الإعراب ٣٨.

المبحث الثالث

أصوات اللّين

تناول البنَّا $ هذا المبحَث في كتابه: (الإعراب سِمَة العربية الفُصحى)، وستعرض الدّراسة أبرز مجهوداته فيما ذكره عن هذا الموضوع؛ منها ما يختصُّ في هذا الفصل، وبعضٌ منها له علاقة ببقيَّة فصول الدّراسة الأخرى، وسأَذكرها هنا مجملة ومفصَّلة القول فيها فقط فيما يختص ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بهذا الفصل، وما ذكري لهذا الإجمال في هذا الموضوع إلا لتشعُّب وارتباط كلام البنَّا بعضه ببعض؛ حيث نجده مثلًا يناقش ويحاور في الموضع نفسه أو في القضية الواحدة التي يرغب في دراستها وتحليلها محاولًا ربطها بمستويات الدرس اللغوي (نحويَّة وصرفية وصوتية ودلالية) التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية على امتداد موضوع الدراسة كاملة:

١. الوظائف النَّحوية التي تُؤدِّيها أصوات اللِّين.

٢. الأثر الإعرابيُّ لأصوات اللِّين في دَلالة الصِّيغة وتحوُّلها.

٣. تقسيمات النُّحاة الصَّرفية والصَّوتيَّة للحروف.

٤. العلاقة بين الحرف والحركة، ووسمه بعنوان: صوت اللّين بين الحركة والسكون.

٥. تصوُّر النحاة لهذه الحروف ومناقشته لأقوال سيبويه وابن جنِّي.

أولًا: الامتداد الصَّوتي لحروف اللِّين:

تعدُّ ظاهرة الامتداد الصوتي (الإطالة الصَّوتيَّة) من الظَّواهر اللُّغوية التي تختصُّ بالجانب الصَّوتي والصَّرفي على حدٍّ سواء.

والامتداد لغة: عبارة عن مصدر الفعل مدَّ يمتد امتداداً، وهذا المصدر يرجع إلى الجذر الثلاثي (م د د)، وهذا الجذر تدور معانيه حول الامتداد، قال

ابن فارس:" الميم والدال أصل واحد يدل على جر شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة"[١]. **وفي الاصطلاح:** "هو إطالة المدة التي يستغرقها نطق الصوت في الكلام؛ إذ قد يستمر الصوت الواحد عدة ثوان "[٢].

وقف البنَّا على المصطلحات التي كثر دورانها في هذا الموضع وهي: حرف المد، حرف اللّين، اللّين التام واللين غير التام، ويذكر ذلك مستندًا إلى ما جاء من أقوال القدماء: "وقالوا: إنها تكون حرف مدٍّ إذا جانسها الحركة قبلها، كما في: قال، يقول، وقيل. وتكون حرف لين إذا سكنت إثر فتح، كما في: قَول وبَيع. فإذا خرجت عن هذين الوصفين تكون حرف علَّة فقط، نحو: وعد، ويسر، وحِوَل وبِيَع، ولن يسمُو، ولن يقضي"[٣].

واحترازًا بقوله: فإذا خرجت عن هذين الوصفَين تكون حرف علة فقط حتى يبيِّن للقارئ ما قصده من الأمثلة في: (قال ويقول وقيل) دراسة الامتداد الصوتي وليس الاعتلال الصرفي الصَّوتي؛ لأنَّه "قد يطلق على هذه الحروف لقب: حروف علَّة، لما ينتابها أو يعتريها من تغيرات صوتية وصرفية أهمها الإعلال والإبدال والقلب"[٤]، على نحو ما سنرى في الدراسة الصرفية.

والذي يُؤكّد ذلك ما ذكره هو من أنَّ هناك تقسيمًا آخر للحروف عند النُّحاة صامت، ولين تامٌّ، ولين غير تام. وأساس هذا التقسيم هو "أنه إذا خلا الأداء من وجود حاجز، فهو صوت لين تامٌّ، وهو الألف والياء والواو بعد الحركة المجانسة لها، نحو: قال – يقول – قيل. وإذا قام حاجز ما فهو صوت صامت، على أنَّ صوت اللّين أحيانًا قد يضيق مخرجه ولكنه لا يفقد خاصيته الأولى من الامتداد،

(١) مقايس اللغة: ٢٦٩/٥. (م د د)

(٢) معجم المصطلحات اللغوية:٤٠٢.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٢.

(٤) الواضح في أحكام التجويد: ٣٧.

فيكون لينًا غير تام؛ وذلك كالواو والياء بعد السكون في: قَول وبَيع"(١).

وقد وقفت هذه الدّراسة على تعقيب البنَّا حينما وصف هذا التقسيم بأنه تقسيم المحدثين، فقد ذكرت ثريا مُصطفى في رسالتها المعنونة بـ "أصوات اللّين وأصولها تغييرها وحذفها" هو ما أشار إليه البنَّا من القول: والمحدثون يقابلون هذا التقسيم – يقصد به تقسيم النُّحاة الحروف إلى صحيحة ومعتلَّة – بتقسيمٍ آخَر، فيقولون: تنقسم الحروف إلى صوامت وصوائت، والحروف الصائتة هي حروف اللّين، وأساس هذا التقسيم أنه إذا كان هناك حاجز في المخرج فهذا صوت صامت، وإذ خلا من الحاجز فهو صوت صائت، ويقسمون الصائت إلى صوت لين تامٍّ، وغير تام"(٢).

ولم يفصّل البنَّا في ذكر آراء القدماء والمحدثين فيما ذكروه حول أصوات المدّ واللّين، بل نجده يُركّز على غرض بعينه يريد أن يطرحه، بل ذكر في بداية هذه الدراسة "ويهمُّنا هنا–ونحن نتحدث عن المجرى– أن ذكر مقالة الأقدمين في أصوات: الألف والياء والواو من النَّواحي المتقدّمة، لعظيم صلة هذه الأصوات بمقالات النحاة في الإعراب وغيره"(٣).

ومن هنا تصل دراستنا إلى خصوصية دقيقة، ونظرة شمولية عميقة تنمُّ عن الفكر النيِّر وجهدِ هذا الرجل في بيان الفرق بين ما يُسمَّى حروف المد وحروف اللّين، ولم يأت ببيان هذا الفرق كعادة الدارسين والباحثين في هذه المسألة، بل كانت من خلال وصف أداء الصوت المتمثِّل في الحركات التي تسبق هذه الحروف بالحواجز وتنتفي عنها صفة الحاجزية إذا كانت مجانسة لها، وتكون حاجزًا إذا وقعت بعد السُّكون وكأنه أراد أن يبيِّن لنا أن السكون حاجز

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٢

(٢) أصوات اللين وأصولها تغييرها وحذفها: ٢.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤١.

صوتي وقع بين الواو والياء.

وهذا الأمر يتَّضح لنا من طريقة استدلاله والنُّصوص التي استدلَّ بها على ما يريده، وكانت أول المسائل التي تناولها مسألة الامتداد الصوتي، هنا تطرح الدراسة تساؤلًا: كيف وظفَّ البنا نصوص وصف هذه الحروف التي نقلها عن الخليل والأزهري في دراسة الامتداد الصَّوتي؟ وهل كانت دراسته للامتداد الصَّوتي كافيةً في هذا الموضع؟

قلت في ذلك: إنَّ الامتداد الصوتي الذي ذكره البنَّا حصره على مجموعة من الأمثلة التي يكثر دورانها في باب الصَّرف ونرى أنَّ هذه الأمثلة تنتقل معه من موضع إلى آخر من هذا الكتاب، وقد استفاد من نصوص القُدماء في مسألة المجانسة وعدم المجانسة لحركات حروف المد، أما ما استدلَّ به من نصّ الأزهري والخليل فهو لم يبين لنا ما العلاقة بين مخرج وصفات هذه الأصوات بالامتداد والإطالة، مع العلم أنه لا يمكن غضُّ الطرف عن صفات هذه الأصوات ومخارجها في الامتداد، والذي يؤيد ذلك ما ذكره عن تصور ابن جنِّي للامتداد في صوت اللّين فهو تصوُّر عن المجانسة وعدم المجانسة كما قلنا سابقًا.

يقول البنَّا: "وقد عزا ابن جنِّي الامتداد في صوت اللّين في قول وبيع إلى أصالة الألف في المد، والفتحة بعض الألف، فكأنَّ قبل صوت الواو واليا ألفًا؛ فالفتحة وإن كانت غير مجانسة لصوت الواو والياء لها مِن الامتداد ما يمكن أن يتجانس مع هذين الصوتين. ومن هنا أمكن الإحساس بلين هذا الصوت وامتداده"(١).

فقد أوافق البنَّا فيما ذكره من مسألة المجانسة والامتداد الصوتي، وإن كان

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٢.

لم يُبيِّن لنا كيف يكون ذلك الامتداد من وجهة نظر علم الأصوات التحليلي، حتَّى إنه هو يرى "فيما وصفه النُّحاة من حكمهم على الواو والياء إذا تحرَّكتا بأنهما غير لين حكمًا فيما يبدو تصريفيًّا، وأن المحدثين من علماء الصوتيَّات يطلقون عليها (semi Voyelles)، أي: إنهما جمعتا بين صوت الصامت من الخفيف وصوت اللّين من الامتداد"(١).

ولقد تَبيَّن لي بعد طول تأمُّل ونظر أنه يمكن ضبط ظاهرة الامتداد هذه إذا نظرنا إلى حديثه عن الأداء الإعرابي الذي خصَّه بعنوان: الحركة بعد الواو والياء.

ومفاد هذا الحديث هو قوله: "والواو والياء إذا كانا حرف إعراب ووليا المتحرِّك فلا بد أن تكون الحركة مجانسةً لهما نحو: يَقضي ويدعو، والقاضي والداعي، ونجد صوت اللّين غير التام، ولا يعقبهما من الحركات حينئذ إلا الفتحة، فلا يلي الياء كسرة إعرابية ولا ضمة، وكذلك الواو"(٢).

وهذه الصورة على حدّ قوله: "لم ترد – كما عرفنا – إذا كانت الواو والياء حرفي إعراب، فلم يبق معهما من الحركة إلا الفتحة، ومع ذلك وردتا في بعض الروايات وقد تخلَّصتا من الفتح، وذلك في القرآن والشّعر وفي الأسماء والأفعال"(٣).

وممَّا سبق يتبيَّن لنا أنَّ البنَّا أراد دراسة بنية الكلمة المشتملة على حروف المد واللّين في حالة وقوعهما حرفي إعراب دراسة صوتية صرفية؛ حيث إنَّ الأخرى لا يمكن أن تُدرس بمَعزل عن الجانب الصوتي؛ "فالحركات في اللُّغة العربية سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة ينبغي ألا تكون العناية بها من خلال

(١) ينظر: الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٣–٤٨.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٨.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٩.

قواعد اللُّغة فقط، بل العناية بها أيضًا من خلال بعض أصوات اللُّغة، لما لها من أثر في الاستعمال؛ فبالحركات تتبيَّن وجوه اللهجات واختلافها"[١].

ثانيًا: وضوح أصوات اللّين:

قد تعرَّض البنا –رحمه الله– لهذه الأصوات من حيث صفة الوضوح، وخصَّص عنوانًا لها وسمه بـ (وضوح أصوات اللِّين)، ذاكرًا فيها ترتيب سيبويه لهذه الأصوات من حيث الوضوح؛ يقول: "وازن سيبويه بين الألف والواو والياء من حيث الوضوح، وكان يرى أن الألف صوتٌ خفيٌّ، وأن الياء أبين منها، والواو أبين من الياء"[٢].

غير أنَّه عند تعرُّضه لصفة الوضوح التي ذكرها سيبويه خصَّص مواضع معيَّنة كان وضوح صوت اللِّين فيها بارزًا؛ هي[٣]: الوقف على المقصور، والوقف على المندوب.

وطرح هذين الموضعين وما يعتري حرف اللّين الألف من الإبدال لوجود مسوِّغ الخفاء؛ ففي "الأوَّل تبدَّل مكان الألف حرف أبين منه لأنه خفيٌّ، ويعني به الياء من نحو أفعى: أفْعَيْ، وحُبلى: حُبلِيْ، وهي لغة لبعض العرب؛ يعني إبدال الألف ياءً. وقد تُبدل في هذا الموضع واوًا فيقولون في أفعى: أفعو، ونُسبَت لبعض من قبيلة طيئ"[٤].

وممَّا أُتبعت فيه الألف هاءً في الوقف لخفائها وبيانها في كلمتي: هؤلاء، وهنا، قال سيبويه: "وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف

(١) أثر أصوات اللين في بنية الكلمة دراسة صوتية صرفية تطبيقية في القرآن الكريم: ٨٧.
(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٣.
(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٣.
(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٣.الكتاب: ١٨١/٤.

خفيَّة فأرادُوا البيان؛ وذلك في قولهم: هؤلاه وهناه"(١).

وما ذكره من الموضع الثاني وهو الوقف على المندوب فقد ذكر فيه "أنَّ سيبويه جمع الياء والواو مع الألف في هذا الحكم – ويعني من هذا الحكم هو إلحاق الهاء الألف في الوقف – فتلحق الهاء الواو والياء في الندبة، ناقلًا تعليل سيبويه وابن جنِّي لذلك الإلحاق في كون الموضع موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدُّوا، فألزموها الهاء في الوقف لذلك وتركوها في الوصل ... وذلك قولك: يا غلاماه، ووا زيداه ووا غلامهو وغلامهيه."(٢).

وتعقيبًا على عبارة سيبويه: (أرادُوا أن يمدُّوا) يقول: "ويفهم من قوله إنَّ المد يزيد في وضوح هذه الأصوات"(٣).

يقول علي أبو المكارم: "وجود الحركات الطويلة في الصيغة وفي اللاصقة مما يُعطِي المتكلّم قدرًا كبيرًا من الحرية في رفع صوته في موضعين من التركيب اللُّغوي بحيث ينقل مشاعره إلى أكبر عدد من الحاضرين"(٤).

وعليه "فالصّيغة متمثّلة في (وا) واللاصقة الخلفية هي الفتحة الطويلة المنتهيَة بهاء السكت وتلحق آخر المتفجِّع أو المتوجَّع منه؛ لذا لا يتبعون الهاء حرفا ساكنًا سوى هذا الحرف الممدود لأنه خفيٌّ، فأرادوا البيان"(٥).

فوقوع صوت المدّ الطويل الألف في أوَّل المندوب أو في آخره مسلك مسالك التَّطريب، غير أنَّ هذا التطريب قد يَضعُف عند الوقف، فأُتبع بصوت

(١) الكتاب: ١٦٥/٤.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٥.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٥.

(٤) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ١٨٨.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٦٤/٤–١٦٥.الخصائص: ٣١٨/٣–٣١٩.الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ١٨٨.

الهاء؛ قال ابن جنِّي: إنها لما طالَت وتمادت ذهب ضعفها وفُقد خفاؤها[١].

ولو تتبَّعنا ما ذكره المحدثون من علماء اللُّغة والأصوات من إلحاق ألف النُّدبة في الوقف إلى جانب ما ذكره البنَّا مِن بيان صفة الخفاء أنَّ هناك عدَّة أسباب؛ منها:

أسباب تعود إلى المخرج الصوتي، التي في تصوُّري أغفل ذِكرها البنَّا في هذه الدراسة؛ فهو أشار إلى الجهد العضلي والأداء الصوتي الذي تطلَّبه هذه الأصوات؛ حيث إنَّ هذا الجهد لو ربط ببيان المخرج الصَّوتي لها تكون المسألة والأمر المراد بيانها في غاية الإيضاح.

ومع أنَّ البنَّا اعتمد في هذا العرض على ذكر ترتيب سيبويه لهذه الأصوات فإنَّه قد لوحظ على ترتيبه تناقض.

ويكمن هذا التناقض في صفة الخفاء ونقيضتها صفة الجهر، فيرى البنَّا "أن هذه الأصوات؛ الألف والياء والواو من حروف الجهر، ومن المعروف أنَّ أصوات الجهر أوضح من الأصوات المهموسة، وأنَّ أصوات اللّين أوضح من الأصوات المجهورة، ثم إنَّ صوت الألف يمثِّل القمة بين أصوات اللّين من حيث الوضوح، فكيف تصوَّر سيبويه خفاء الألف؟ وعلى أيّ أساس تصوَّر الياء والواو أبين منها؟"[٢].

هنا يمكننا القول: إنَّ ما ذكره البنَّا في الأسطر السابقة هو لبُّ هذا المبحث، ولبنة هذا الموضع من الكتاب.

ولا يجد البنَّا إجابة ومسوغًا عمَّا طرحاه عن كيفية تصوُّر سيبويه لهذه الأصوات من حيث الخفاء والبيان، "سوى تصوُّر الألف ساكنة لا تقبل الحركة

(١) الخصائص: ٤٩٦/٢.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٤.

دائمًا وهو ما جعل سيبويه يصف الألف بالضعف والخفة ويشرك معها الياء والواو إذا كانتا لينًا غير تام"[١].

ويدخل البنَّا مع الياء والواو في حال كونِهما لينًا غير تام ياء المد وواوه مع الألف في صفة الخفاء؛ فهما ساكنان لا يقبلان الحركة بحال، ولكن لَمَّا كانا يحتاجان إلى علاج اللسان والشَّفة فقد قويَا، فكانا أبين من الألف، وهو الذي لم يذكره سيبويه في الإشراك على حدّ قول البنَّا: "ولقد كان ينبغي قياسًا على هذا أن يشرك ياء المدّ وواوه مع الألف في صفة الخفاء"[٢].

واستند البنَّا في هذا التحليل ومعاملة حرفي المد الياء والواو معاملة حرفي اللّين الياء والواو مع الألف في الخفاء من أنَّ صفة ومخرج الصوت هو الذي يحمل على هذه الأصوات صفة الخفاء؛ يقول: "ولقد ارتبط البيان في الأصوات عند القدماء بالأصوات ذوات الجهد العضلي عند الأداء"[٣].

وعقَّب على مسألة البيان التي جعلته يعيد ترتيب القدماء للأصوات، فيقول: "ويمكن ترتيبها عندهم على النحو التالي: الأصوات الشديدة نحو الباء والتاء، ثم الأصوات الرّخوة نحو السين والزاي، ثم الأصوات المتوسّطة، وهي: اللام والراء والنون والميم. وأخيرًا أصوات المد، ويبلغ الخفاء في الألف مداه؛ لأنها لا تحتاج إلى هذا الجهد العضلي"[٤].

فالقراءة المتأمّلة لعباراته يظهر فيها اهتمامه البالغ بصفة الخفاء والبيان، وهي من الصفات البارزة التي أكَّدت عليها أغلب كتب التجويد والقراءات.

وبما أن "الخفاء ضعف التصويت بالحرف. وحروفه أربعة: الهاء، وحروف

(١)الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٤.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٤.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٤.

(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٥.

المد، وسُميَت بذلك لأنَّها تخفَى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها"[١].

والحقُّ أن المتأمّل نصوص البنَّا في معالجة وبيان مسألة وضوح أصوات اللّين في تصوري يرى أنه "أراد أن يربط صفة الخفاء بالحركات ومدى تلاؤم وتطابق أصوت اللّين مع الحركات وخاصَّة صوت اللّين الألف، حتى إنه أشار إلى تعليل القدامى في سبب وصفهم للألف بالخفاء دون الواو والياء، أنها تقع موقع الفتحة"[٢].

فهذا ابن جنِّي يقول: "أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتَّى كأنَّها هي هي. وهذا يدلُّ على أنَّ أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها؛ لأنَّها قد خصَّت هنا بمساواة الحركة دونها"[٣].

ويقول السُّهيليُّ: "والفتحة عبارة عن فتح الشفتَين عند النُّطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفي الذي يُسمَّى فتحة أو نصبة، وإن امتدَّت كانت ألفًا، وإن قصرت فهي بعض ألف"[٤].

وهما نصَّان استدلَّ بهما البنَّا على هذه المسألة، وعلى مسألة العلاقة بين الحرف والحركة التي كان لها نصيبٌ من البنَّا وستُناقش عقب هذا المبحث.

وقد خلص البنَّا من تلك الدراسة إلى طرح التساؤل الآتي: هل الحركة صوت ضعيف أو خفي؟ مُجيبًا عن ذلك " أنَّ كون الفتحة لا تفترق عن صوت الألف من حيث درجة الوضوح، ولكن من حيث الكمُّ الزمني فقط"[٥].

---

(١) الواضح في أحكام التجويد: ٥٢.

(٢) الإعراب: ٥٥.

(٣) الخصائص: ٢/٢٣٠.

(٤) نتائج الفكر: ٨٤.

(٥) ينظر: الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٥.

المبحث الرابع

العلاقة بين الحرف والحركة

مفهوم الحركة: جاء في لسان العرب "الحركة ضد السُّكون، حَرُك يَحرك حرَكةً وحَرْكًا وحرَّكه فتحرَّك"(١).

واصطلاحًا: صوتٌ خفيٌّ مُقارِن للحرف، لا يبلغ به الناطق مدَى الحرف الذي هو بعضُه"(٢).

وسُمِّيت الحركة؛ "لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتَجذبه نحو الحرف التي هي منه؛ فالفَتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة نحو الياء، والضمَّة نحو الواو"(٣)

ولعلَّه من المسلَّم به أنَّ تسمية هذه الحركات مبنيٌّ على حركة أعضاء النُّطق؛ "من أراد أن يتلفَّظ بالضمَّة فإنَّه لا بدَّ له من ضم شفتيه أولًا ثم رفعهما ثانيًا، ومَن أراد التلفُّظ بالفتحة فإنَّه لا بدَّ له من فتح الفم، بحيث تنتصب الشفَة العليا عند ذلك الفتح، ومَن أراد التلفُّظ بالكسرة فإنَّه لا بدَّ له من فتح الفم فتحًا قويًّا، والفتح القويُّ لا يحصل إلا بانجرار اللَّحي الأسفل وانخفاضه"(٤).

والحركات قسَّموها إلى حركات أصول، وحركات فروع؛ فحركات الأصول ثلاث حركات، هي: الضمة، والكسرة، والفتحة، وتولَّد عنها حركات أخرى هي فروع لها؛ وعليه "فإنَّ الحركات ستٌّ؛ الثلاث المشهورة، وحركة بين الفتحة والكسرة، وهي التي قبل الألف الممالة، وحركة بين الفتحة والضمة، وهي التي

---

(١) لسان العرب: ج٤، ص٩٤، (ح ر ك).

(٢) نتائج الفكر: ٨٤.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦/١-٢٧ شرح شافية ابن الحاجب: ٦٩/١.

(٤) ينظر: التفسير الكبير: ٥٨/١، أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية: ٢.

قبل الألف المفخَّمة في قراءة ورش، نحو: الصلاة والزكاة والحياة، وحركة بين الكسر والضمَّة، وهي حركة الإشمام في نحو: قِيل، وغِيض، على قراءة الكسائي"[١].

ويفهم من نصّ الصَّبَّان أنَّ هذه الحركات الأصول لها فروع؛ فهناك حركة بين الفتحة والكسرة تعرف بألف الإمالة، وحركة ما بين الضمَّة والكسرة وتُسمَّى الإشمام، وقسيم ثالث حركة ما بين الكسرة والضمَّة.

وهو الذي لم يذكره الصَّبَّان النوع الثالث؛ وهو أنَّ هناك إشمام بالكسرة بصوت الضمَّة كما نصَّ عليها ابن جنِّي في كتابه سرِّ صناعة الإعراب في نحو: مذعُور، وابن بور[٢].

وعن مراتب أو رتب هذه الحركات فقد رتَّبها علماء اللُّغة والتجويد بحسب القوة والضعف ابتداءً من الأقوى إلى الأضعف؛ الضمَّة، ثمَّ الكسرة، ثمَّ الفتحة، وتعاملوا معها من حيث القوة والضعف، ومن حيث الخفَّة والثِّقل، ومن حيث حركة أعضاء النطق لإنتاج هذه الحركات.

وذهب براجستر إلى " أنَّ الحركات في الأصل اثنتان لا ثالث لهما، حركة كاملة وهي الفتحة، وحركة ناقصة تشبه الكسرة أحيانًا، والضمَّة أحيانًا أخرى"[٣].

ويرى رمضان عبد التواب" أنَّ كلًّا من الكسرة والضمة تطوَّرتا في اللُّغة الجَعزية، وهي الحبشية القديمة إلى الكسرة الممالة مما يدلُّ على أنَّهما كانتا في أذني الحبشي شيئًا واحدًا أو كالشيء الواحد"[٤].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٩٠.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/٧٠.

(٣) برجستزار: التطور النحوي للغة العربية، سلسلة محاضرات القاها في الجامعة المصرية، ١٩٣٩م: ٥٤-٥٥.

(٤) المدخل إلى علم اللغة: ٩٦.

وقد ذكرنا هذه الآراء تباعًا؛ للمقارنة بما ذكره البنَّا في هذه المسألة، وكيف أفاد واستفاد منها بناءً على ما فسَّره عندما وضع يديه عليها في دراسته لفكر السُّهيلي.

وبعد أن عرضنا هذه الآراء نعود إلى ما أسلفنا من ذكر رأي البنَّا في تلك المسألة التي يمكن أن نجمل طريقته في دراسة هذه المسألة على النحو الآتي.

- رأيه فيما قصده سيبويه والقدماء من كون السكون (الجزم والوقف) مجرى أو مقابلًا للحركة: ولهذه المسألة تفصيل في موضعه (نقده لكتاب سيبويه).
- إذ يرى أنه من المآخذ على عبارة الكتاب أنه عدَّ الجزم والوقف من المجاري؛ وذلك في قوله: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضرب؛ فالنَّصب والفتح في اللَّفظ ضربٌ واحد، والجرُّ والكَسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمُّ، والجزم والوقف"(١).
- لقد فهم البنَّا من كلام سيبويه "أنَّ هذه المَجاري الثمانية لا تعدُو في الحقيقة إلا أربعَ، ولكنَّها عدَّت ثمانيةً نظرًا إلى موقعها من المعربات والمبنيَّات؛ فللمعربات النصب والجر والرفع والجزم، وللمبنيات الفتح والضم والكسر والوقف"(٢).
- فيُعقِّب على اعتداد السكون مجرى عند سيبويه؛ وذلك أن الجزم والوقف ليس

(١) الكتاب: ١٣/١.

(٢) الإعراب سِمة العربية: ٢٥.أما قوله: "مجاري" فإنما أراد به الحركات، حركات أواخِر الكلم، والدليل على ذلك قوله: "وهي تَجري على ثمانية مَجارٍ على النصب والرفع". شرح كتاب سيبويه: ٢٠/١. وللبنَّا تفصيل في هذا المصطلح بيَّن فيه المصطلحات التي يقصد بها المجرى سنُبيِّنه في الدراسة النحوية.

حركة وليس صوتًا، فكيف عدَّه مجرى؟[١]، والسكون عبارة عن خلوِّ العضو من الحركات عند النُّطقِ بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك؛ أي ينقطع[٢].

- ثمَّ رجع البنَّا عن هذا الرأي من كونه مأخذًا على سيبويه؛ وذلك لأمرين أولهما: الجامع بينهما (المصطلح)" أنَّ سيبويه كان مُتسامحًا عندما أطلقَ على الجَزمِ أو الوقف مجرًى؛ لأنه يُمثِّل مُقابلًا للحركة، فأطلق عليه مجرًى من باب التغليب"[٣].والثاني: أنَّ ابن جنّي حاول أن يقطع الصّلة بين مصطلح المجرى في القافية، ومصطلح المجرى في النحو؛ وذلك حين" فسَّر المجرى في النحو بالحال التي تكون عليها آخر الكلمة لا بالحركة، كما هي في القافية؛ وعليه فقد اعترض ابن جنِّي على من تتبَّع وتعقَّب سيبويه في هذا الموضع"[٤]؛ قال ابن جنِّي: "غرض صاحب الكتاب في قوله مجاري أواخر الكلم؛ أي أحوال أواخر الكلم وأحكامها والصور التي تتشكَّل لها، فإذا كانت أحوالًا وأحكامًا فسكون الساكن حال له، كما أن حركة المتحرّك حال له أيضًا، فمن هنا سقط تعقُّب من تتبَّعه في هذا الموضع"[٥].
- وما ذهب إليه البنَّا من كون التسامح في المصطلحات والعبارات أمر تنبَّه إليه علماء العربية من قبل، واستمرَّ المتقدّمون والمتأخّرون يخوضون غمار البحث في هذا المصطلحات وما يقصد بها وما ترمي إليه من معانٍ مختلفة؛ ممَّا أثقل العربية وأدَّى إلى عدم فهمها كما ينبغي في هذه المسألة وفي غيرها؛ لذا

(١) الإعراب سمة العربية: ٢٥.

(٢) ينظر: نتائج الفكر: ٨٤. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: ٣٣٨.

(٣) الإعراب سمة العربية: ٢٥.

(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٥.

(٥) لسان العرب: ١٣٥/٣(مادة جرى).

نبَّه البنَّا إلى أنَّ "الحملة على نُحاة العربية القائلة بأنهم يتصوَّرون السكون حركة، هذه الحملة نشأت من عبارات لبعض المتأخِّرين من النُّحاة، وأنَّ هؤلاء المتحاملين لم يتجاوزوا صحائف المتأخّرين"(١).

قد وجد لهذا الرأي أصداء عند علماء اللُّغة من بعده؛ يقول كمال بشر: "مناقشة علماء العربية للسكون تدور في جملتها حول كونه حركة أو غير حركة وتفاصيل آراء العلماء في هذا الموضوع، فتظهر في عدد من النصوص المختلفة التي تتَّسم بالخلط، بل وبالتناقض، وليس من النادر أن نجد الباحث الواحد يناقض نفسه في فكرته عن السكون؛ حيث يلقي برأيين اثنين في مكان واحد لا يتمشَّى أحدهما مع الآخر، وربما عارضه أو ناقَض ذلك"(٢).

ومهما يكن من شيء، فالسُّكون ليس صوتًا كما أنه ليس حركة؛ لأنَّ الحركة ليست إلا صوتًا يحمل صفات الأصوات، وهو ما استقرَّ عليه وأكَّده علماء الأصوات.

- رأيه في الحركة وعلاقتها بصوت اللِّين:

يرى البنَّا –رحمه الله– أنَّ "حديث النُّحاة عن الحركة وعلاقتها بصوت اللّين قد يبدو مُتناقضًا في ظاهره، فنراهم حينًا ينصُّون على أنَّ الحركات أبعاض حروف المد، وأنَّ حروف المد حركات طويلة، ونراهم أيضًا يتصوَّرُون حروف المد سكونًا يلي الحركة"(٣).

والذي يفهم من نصّ البنَّا السابق الذّكر هل حروف المدّ حركات طويلة ساكنة أو متحرّكة؟ وساق لذلك تساؤلًا فحواه: "ما الذي دعا النُّحاة إلى تصور هذه الحروف: الألف والواو والياء في قال، يقول، وقيل مدَّات ساكنة بعد

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٢٦.

(٢) السكون في اللغة العربية: ١٥٥.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٤.

الحركة؟"[١]

ويعوّل في ذلك تعويلًا كبيرًا على نصوص سيبويه وابن جنِّي، التي من خلالها يمكن بيان ما أفاده البنا أو ما خرج إليه في هذه المسألة التي يبدو في ظاهر تصوُّراتها مُتناقضة:[٢]

١. أنَّ صوت المدّ يعني الحركة والمد، وهو ما دلَّ عليه صراحة نصوص ابن جنِّي الدالة على تصوُّر حروف المد حركات طويلة وهو يتحدَّث عن قلب الواو والياء في ميزان وموقن وقام وباع.
٢. اقترب سيبويه في تصوُّره لحقيقة حروف المد من حيث كونها حركات طويلة عند عرضه لمسألة الإدغام؛ حيث إنهنَّ مع الحرف المدغم يزددن طولًا وامتدادًا.
٣. تصوُّر حروف المد (الألف والواو والياء) مدًّا ساكنًا؛ وذلك عند إضافة المنقوص إلى ياء المتكلّم وتحرُّكها بالفتح لئلَّا يلتقي ساكنان.
٤. تصوُّر سيبويه والمازني وابن جنِّي أنها سواكن وحركة ما قبلها منها.
٥. ولم يَرتضِ البنا هذا الذي ذهَب إليه سيبويه وأكثر النحاة، يقول: "وهو كلام بادي التناقُض؛ إذ كيف تكون الحركة جزء من الساكن"[٣].

ثم عرض لتفسيرات اللُّغويين من النُّحاة لهذه التصوُّرات، وساق عدة أسباب تعلّل تصوراتهم:

أولًا: طبيعة أبنية اللُّغة العربية؛ حيث إن الحركة لا تكون متلوَّةً بحركة؛ فليس عندنا في العربية ما يدعى بالحركة المزدوجة، وكما ألا يلتقي ساكنان في العربية فكذلك لا تلتقي حركتان.

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٥.
(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٥-٤٦-٤٧.
(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٥.

وقد أنكر المحدثون هذا القول من أن تكون هناك حركة متلوَّة بحركة؛ أي: حركة قبل حرف المد، يقول إبراهيم أنيس: " ولكنَّ القدماء قد ضلُّوا الطريق السويَّ حين ظنُّوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلًا إنَّ هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم)، وضمَّة فوق القاف في (يقُول)، والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) مُحرَّكة بألف المد وحدها، والراء في (كريم) وضمة فوق القاف في (يقول) قد جعلت القُدماء يتوهَّمُون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع"(١).

وذهَب أحمد مختار إلى " أنَّ افتراض اللُّغويِّين العرب وجود حركة قبل أصوات العلَّة الطويلة من جنسها من نحو الفتحة قبل الألف في (قال) وكسرة قبل الياء في (يَرمي) وهذا خطأ"(٢).

في حين يرى عبدالصَّبُور شاهين " أنَّ وجود فتحة قبل الألف، أو ضمَّة قبل الواو أو كسرة قبل الياء من توهُّم القُدَماء، يرجع إلى الخدع في الكتابة العربية ليس إلا"(٣).

هذا، وقد ذكر البنا "أنَّ ما دفع النُّحاة إلى تصوُّرها مدًّا ساكنًا راجع في الحقيقة إلى كونها ليست مدًّا ساكنًا يتبع الحركة، وإنما هي الحركة الطويلة التي أعطاها الرسم العربي صورتين، حركة وحرفًا، ولو كان لحروف المدِّ رسمٌ واحد أو صورة واحدة تُمثّل الحركة الطويلة لخلا الفكر اللُّغوي في العربية من تصوُّرها سواكن إثر حركة"(٤).

---

(١) الأصوات اللغوية: ٤٠.

(٢) مناهج البحث اللغوي: ١٢٠.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨.

(٤) ينظر: الإعراب: ٤٦.

غير أنَّ بعض الباحثين اللُّغويّين وجد في هذا الرأي تناقضًا عند دراسة هذه العلاقة في الصَّرف العربي(١)، وممَّا انفرد به اللسانيُّون المحدثون في توجيه النقد إلى الصرف العربي في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث والدعوة إلى اعتماد الجانب النُّطقي لا الشكل الكتابي في تفسير مسائل الصرف العربي؛ منها: أن حروف المد حركات طويلة لا تفرق عن القصيرة إلَّا في الكمِّيَّة وهذا له أثر في وزن الكلمة وفي تفسير قضايا صَرفية كثيرة؛ منها مسألة التقاء الساكنين؛ إذ إن حرف المدّ ليس حرفًا ساكنًا كبقية حروف الهجاء، إنما هو حركة طويلة، وعليه فلا يوجد التقاء ساكنين كما تصوَّر القدماء إنما أرجع ذلك المحدثون إلى تفسيرات صوتيَّة تتعلَّق بالبنية المقطعيَّة للكلمة العربية.

ثانيًا: الميزان الصَّرفي والميزان العَروضي؛ وذلك بوصفهما أداة فاعلة، يُمكن مِن خلالهما تحديد ماهية العلاقة بين الحرف والحركة؛ إذ يرى البنَّا "أن الميزان الصَّرفي داخلٌ في تصوُّر النحاة لاستقلال المدِّ فهي في بعض الأبنية تُمثِّل مُقابلًا مُستقلًّا عن الحركة قبله، واستدلَّ على ذلك بما جاء عن النُّحاة في (الإبدال، إبدال الواو من الياء) على اعتبار أنهم يرون المدَّ ساكنًا سواء كان في الأصل من نحو: مُوقِن الذي أصله: ميقن والزائد في نحو عجوز وعجيب وكتاب، والمقابل بحركة من نحو قال ويقول"(٢).

وبناءً على تفسيره للميزان الصرفي مضيفًا إلى ذلك الميزان العروضي؛ حيث "إن هذا المدَّ مقابل عروضيًّا بالسكون، وأنه يُحقّق إقامة الوزن مثل الحرف الساكن، وأنَّ الحركة قبله مقابَلة بحركة"(٣).

(١) علاقة علم الصرف بعلم الأصوات دراسات وتطبيقات؛ نوال كمال حسين، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة كربلاء.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٦-٤٧.

(٣) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٧.

وما خلص إليه النُّحاة واستنتجه البنَّا ما هو إلَّا عن العلاقة التي لا يمكن تجاهلها بين الصوت والصرف؛ إذ ليس من الممكن دراسة بنية الكلمة بمعزل عن أصواتها؛ فقد يطرأ عليها تغيير يُؤدّي إلى الإبدال أو الحذف أو الإعلال، وهذا التغيير لم يرِد إلا لسهولة النُّطق أو تخفيف الجهد العضلي المبذول في هذه الكلمة، وهنا يبدو تساؤل يطرح نفسه، هل ما حدث كان لغرضٍ صوتي صرفي؟ مُستندين في ذلك على ما ذهب إليه كمال بشر من أن اللغات تتكوَّن في أساسها من مجموعة من الأصوات، وهي التي يُسمِّيها العرب حروفًا، وهذه الأصوات تنقسم إلى أصواتٍ صامتة وأصوات صائتة، والحركات العربية الفتحة والكسرة والضمة صوائت قصيرة[١]، والألف والياء الواو صوائت طويلة، وهذه الأخيرة يُسمّيها القُدماء حروف عِلَة، أو حروف لين، أو حروف مدٍّ، أم أنَّ هناك جُنوحًا إلى الناحية النَّحوية؟ وهذا الأخير هو ما نبَّه إليه البنَّا بعد أن خلص أيضًا من كون ما توصَّل إليه من اعتبار حروف المدّ حركات طويلة هو ما يتَّصل بالجزم؛ فالنُّحاة يقُولون في نحو لم يسعَ، ولم يَدعُ، ولم يَرمِ: إنَّ هذه الأفعال مجزومة بحذف حرف العلَّة.والحقيقة أنَّ حرف المد لم يحذف، وإنما عرض له الاجتزاء أو التقصير[٢].

وكأنه هنا يبيّن لنا أنَّ ما حدث في الجزم لم يكن حذفًا؛ إذ إنَّ "الجزم أصله القطع؛ يقال جزمت الشيء، وجذمتَه وبترتَه وجذذتَه وفصلته وقطعتَه بمعنى واحد، فكأنَّ الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله"[٣]. ومرَّ بي وأنا أبحث عن هذه المسألة في الدراسة التي كانت بعنوان المدود حرَكات أم حروف؟ لسليمان العايد بناءً على ما توصَّل إليه من الدّراسة الصَّرفية لهذه العلاقة " أدَّى

(١)

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٨.

(٣) الإيضاح في عِلَل النحو؛ أبو القاسم الزجاجي: ٩٣-٩٤.

إلى تسمية ظواهر لغوية بغير أسمائها، مثل: الحذف يُسمُّونه قصرًا، فنحو: (لا يألُ ولا أدرِ)، مِن (لا يألو ولا أدري) حذفت الواو والياء منهما"[١].

ويمضي البنَّا ضاربًا أمثلةً من نصوص القدماء، فيقول: "ومن أصرح ما رأيت من نصوص القدماء في هذا قول أبي بكر بن شقير وهو يتحدَّث عن علامات الجزم: "وعلامة الجزم: الوقف، والضمَّة، والفتحة، والكسرة؛ فالوقف: لم تخرج، والكسرة: لم يبيّن، والفتحة: لم يخشَ، والضمَّة: لم يَغزو ولم يبهج".

ويختم البنَّا بقوله تعقيبًا على نصّ ابن شقير: "وهو إدراك واضح فيه أنَّ الجزم لم يذهب بصوت اللين، وإنما ببعضه"[٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: لِمَ عدَّ البنَّا نصَّ ابن شقير هو أصرح نصوص القُدماء في علامات الجزم؟

قلت: إنَّ الفرق واضح؛ فهو في تناوله لنص سيبويه توصَّل إلى أنَّ المتأمّل لنص سيبويه ونص ابن شقير يتَّضح له بجلاء البون الشاسع بينهما؛ يقول سيبويه: "واعلم أنَّ الآخر إذا كان يسكَّن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يَرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى"[٣].

ووقوفه على نصّ ابن شقير خير مثال في هذه المسألة، وهذا ممَّا ميَّز دراسة البنَّا؛ فهو كعادته يطيل النظر في نصوص لنحاة ولغويّين قد يغفل عنها بعض الباحثين والدارسين، وعلى حدّ علمي ومحاولة اطّلاعي لم أجد أحدًا سوى البنا وقف على هذا النَّص.

---

(١) المدود حركات أم حروف: ٣٧.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٧.

(٣) الكتاب: ٢٣/١.

وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدلُّ على تمكُّن ذات الرجل ووعيه بدور النَّحو والوقوف على أدقّ النصوص في معالجة أو دراسة المسائل اللغوية التي يكثر حولها الحديث.

وللحقيقة أقول: إنَّ ما ذهب إليه البنَّا في قوله عن حقيقة العلاقة بين الحركة والحرف، وأنها تكوَّنت من طبيعة بنية الكلمة العربية ورسمها وطبيعة الميزان الصَّرفي، والأفعال المجزومة بحذف حرف العلَّة، هو قول توصَّل إليه بعده اللغوي المعاصر سليمان العايد عند دراسته المعنونة بـ المدود حركات أم حروف؛ إذ يقول: "إنَّ هذا القول بهذا الرأي يترتَّب عليه أشياء في علوم العربي المختلفة: صوتًا، وصرفًا، ومعجمًا، ونحوًا وعروضًا، ورسمًا، من تغيير للأصول والمصطَلحات، ولكثير من القواعد والمسلَّمات عند علماء العربية"(١).

(١) المدود حركات أم حروف: ٣٤.

الخاتمة:

قد انتهت هذه الدراسة التي تقوم على دراسة التفكير الصوتي في الدرس النحوي عند د. محمد إبراهيم البنا –رحمه الله– بالنتائج الآتية فقد نتج عنده من خلال دراسته القائمة على التحليل، والمناقشة العميقة لنصوص القدماء، وآرائه في القضايا التي تتناولها، والتي تتضح من نتائج هذه الدراسة:

١. أن أول ما يلحظ عليه في دراسته لمسألة النبر والتنغيم لم يخض في غمار خلاف القدماء فيما بينهما، وإنَّما خصص الحديث حول التنغيم ودوره في الإعراب، وهو ما قصد إليه القدماء من هيئة المتكلم، من نحو إضمار حروف الاستِفهام لدلالة هيئة المتكلِّم إذ يقوم التَّنغيم مقامه. والتي استشهد بها على بيت المتنبِّي:

ثمَّ قالوا: تُحبُّها؟ قلتُ: بَهْرًا
عدَدَ الرملِ والحَصى والتُّرابِ

أراد: أتحبُّها.

٢. لم يفصل البنَّا بين التنغيم ودوره في الإعراب، وربما عدم هذا الفصل جاء من إيمانه بضرورة اجتماع علوم العربية وعدم الاقتصار على فنٍّ دون الآخر، والذي يكشف علاقات العلامة الإعرابية الموزَّعة هو الأداء المنغَّم المعبّر عن كلّ علاقة سواء كان النص مكتوباً أو منطوقاً، وهذا الملمح لأداء صوتي عربيٍّ يدرك من خلال الأداء الإعرابي الذي يمكن أن تؤديها الكلمة في التركيب.

٣. أن ما حدث بين السهيليّ وأستاذه ابن الطراوة في حديثهم عن الأداء الصوتي مع المصدر المؤكد عند قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، هو عينه ما قصد إليه البنَّا من أهمية اللغة المسموعة في بيان أداء النبر.

٥. أن تعبيره عن الضمائر المتصلة بالأفعال بمصطلح اللواحق، ينمُّ عن مدى إدّراكه للتنوع المصطلحي، ومحاولة تفسير القديم بمصطلح حديث يكثر

دورانه في اللسانيات الحديثة.

٦. تعليله للفاصل الصوتي الناشئ من ذهاب نون الأفعال الخمسة بقاعدة النبر في بعض المواضع النحوية نابع من إيمانه بمحاولة ربط علوم العربية مجتمعة.

٧. أن الحذف والنَّقل في التَّفعيلة الواحدة فاصلًا صوتيًّا قد يعتريها ويَلحق أثر في الإعراب صحَّة أو قُبحًا هو ما توصل إليه عند دراسته لشاهد ابن جني في وقوع الزحاف ومسألة زيغ الإعراب.

٨. عدّه للتنوين من ضمن الفواصل الصوتية من حيث اعتماد التنوين لوظيفةٌ أدائية تُحقّق من خلال النُّطق بها سرعة في الأداء الذي تميل إليه بعض القبائل العربية.

١٠. عند حديثة عن علاقة الحركة بالحرف توصل إلى أن الأفعال لم تكن مجزومة بحذف حرف العلة، على حد وصفه – عدم ذهاب صوت اللين– وإنما عرض لها الاجتزاء أو التقصير، وهذا من التسامح في المصطلحات التي أثقلت العربية.

١١. عند تعويله على نص سيبويه في مسألة الإدغام، وابن جني في مسألة القلب والإبدال تمكن من بيان العلاقة القائمة بين الحركة والحرف، وهذا دلالة على أن تلك العلاقة يشترك فيها أمور صوتية ونحوية وصرفية.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إبراز المعاني إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو القاسم شهاب الدين الدمشقي المعروف بأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

٢. ابن كيسان النحوي(حياته–آثاره–آراؤه) مع تحقيق كتابه تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: محمد إبراهيم البنّا، المكتبة العمرية، دار الذخائر، الطبعة الأولى،١٤٤٢هـ–٢٠٢١م..

٣. أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو (٤٣٨ – ٥٢٨ هـ) دراسة: محمد إبراهيم البنَّا، المكتبة العمرية، دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ–٢٠٢٠م.

٤. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار البيان العربي للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥. أثر أصوات اللين في بنية الكلمة دراسة صوتية صرفية تطبيقية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، بكلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، إعداد: مناهل محمد الأمين يوسف، إشراف: سيدنا علي الأمين جوب، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٦. أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية: علي بن عبد الله القرني، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

٧. أسس علم اللغة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة: الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

٨. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتب الانجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.

٩. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ٢٠١٧م.

١٠.إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثامنة – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
١١.إعجاز القرآن؛ أبو بكر الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٧م.
١٢.الإعراب سِمة العربية الفصحى، دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء؛ محمد إبراهيم البنا، دار الإصلاح، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٣.الإيضاح في علل النحو، المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.
١٤.البحر المحيط في التفسير: أبو حيان بن أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٥.البرهان في علوم القرآن؛ أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م.
١٦.بشير اليُسر شرح ناظمة اليسر في علم الفواصل للإمام الشاطبي: عبد الفتاح القاضي، المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ –١٩٧٥م.
١٧.تاج العروس من جواهر القاموس: محمَّد بن محمَّد الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية، (ق ف و).
١٨.تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
١٩.التفسير الكبير مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٢٠.التطور النحوي للغة العربية، سلسلة محاضرات القاها في الجامعة المصرية: برجسترار ، ١٩٣٩م.
٢١.تلقيب القوافي وحركاتها، محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠ هـ، تحقيق: منصور بن عبد الله المشوح، الناشر: شبكة الألوكة.
٢٢.جمهرة مقالات العلامة الدكتور محمد إبراهيم البنَّا، قرأه وعُني به د.محمد عاطف التراس، القسم الأول، الدراسات اللغوية.
٢٣.حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، ط. دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط. الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٢٤.حجة القراءات: أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.
٢٥.الحدود في علم النحو؛ أحمد بن محمد الأبدي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٢٦.حركة الروي في القصيدة وقضية الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد النحوي؛ محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد ٥٩.
٢٧.خصائص الأسلوب في الشوقيات؛ محمد الهادي الطرابلسي، منشورات الجامعة البغدادية، ١٩٨٩م.
٢٨.الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، المؤلف: أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي، الناشر: دار عمار، الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢٩.دلالة الفعل الموكد بين الحقيقة والمجاز: شاجع علي البصير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج ١٩، ع١، ٢٠١٩م.

٣٠. دور التنغيم في تحديد معنى الجملة النحوية: سامي رفيق عوض، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج٢٨ع١، ٢٠٠٦م.
٣١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٣٢.شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، ط. دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
٣٣.شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
٣٤. الشفاء والمنطق؛ أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، مصر، الطبعة الأميرية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.
٣٥.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط. دار العلم للملايين – بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٣٦. الصوت اللغوي في فَواصل الآيات القرآنية: محمد حسين الصغير، مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة، المجلد ١، ٢٠٠٥م.
٣٧.طلب الخفة في العربية: ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٣٨. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦م.

٣٩. العروض تهذيبه وإعادة تدوينه؛ الشيخ جلال الحنفي، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٧٨هـ –١٩٧٨م.
٤٠.علاقة علم الصرف بعلم الأصوات دراسات وتطبيقات؛ نوال كمال حسين، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة كربلاء.
٤١. علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات: سمير شريف استيتة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
٤٢. علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٤٣.علم الصوتيات؛ عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٣٨هـ –٢٠١٧م.
٤٤.العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عَمْرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٤٥. الفاصلة القرآنية؛ محمد الحسناوي، دار عمار للنشر، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٤٦. الفاصلة ودلالتها الصوتية سورة النبأ أنموذجًا: علي رضا محمد رضائي، مجلة آداب ذي قار، العدد ٢٣، ٢٠١٧م.
٤٧.فصول في فقه اللغة العربية: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٤٨. فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، الناشر: دار العلم الملايين، لبنان، ١٩٨٣م.
٤٩. القافية دراسة صوتية جديدة؛ حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٥٠.القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط. الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٥١.كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٥٢. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٥٣.الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُججها: مكي أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

٥٤.لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٥٥. اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج): سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

٥٦. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٥٧.اللهجات العربية؛ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.

٥٨. الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح: فوزي الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٣، العدد١، ١٩٩١م.

٥٩.المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٠. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المؤلف: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦١.مشكلة العامل النحويِّ ونظرية الاقتضاء؛ فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٦٢. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٣. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
٦٤.ملامح التفكير النحوي عند الدكتور محمد بن براهيم البنا؛ نجلاء محمد نور عطار، جامعة المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، ١٦٥٦.
٦٥. من بلاغة القرآن، المؤلف: محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الفتح – عمّان، الطبعة الأولى عام النشر: ١٤٤٣هـ -٢٠٢٢م.
٦٦. معجم المصطلحات اللغوية: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩٠م.
٦٦. مناهج البحث اللغوي، تمام حسان، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.
٦٧. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٦٨.نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
٦٩. النشر في القراءات العشر؛ شمس الدين ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
٧٠.النظم القرآني في سورة الرعد، المؤلف: د. محمد بن سعد الدبل، الناشر: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة: الثانية، سنة النصر: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٧١. النكت في إعجاز القرآن؛ علي بن عيسى الرماني، تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٧٦م.
٧٢.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٧٣.الواضح في أحكام التجويد، محمد عصام مفلح القضاة، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

فهرس الموضوعات

المقدمة.....١٥٤٣
التمهيد.....١٥٤٦
المبحث الأول ١٥٤٩
الملامح الأدائية ١٥٤٩
أولًا: التنغيم: ١٥٥٠
ثانيًا: النبر: ١٥٥٨
ثالثاً: الاختلاس والإشباع: ١٥٦٠
المبحث الثاني..... ١٥٦٦
الفَواصل الصَّوتيَّة..... ١٥٦٦
الفاصل الصوتي الأوَّل: الإسكان في ضمائر الرفع والنَّصب والجر.....١٥٦٧
الفاصل الصوتي الثاني: النبر في الأفعال الخمسة:.....١٥٧٠
الفاصل الصوتي الثالث: التنوين: ١٥٧١
الفاصِل الصَّوتي الثالث: الإتباع:.....١٥٧٣
الفاصل الصَّوتي الخامس: وزن البيت وموسيقاه: ١٥٧٥
تعريف القافية:.....١٥٧٦
القافية في اللُّغة:.....١٥٧٦
المبحث الثالث..... ١٥٨٤
أصوات اللّين ١٥٨٤
أولًا: الامتداد الصَّوتي لحروف اللِّين:..... ١٥٨٤
ثانيًا: وضوح أصوات اللّين:.....١٥٨٩
المبحث الرابع ١٥٩٤
العلاقة بين الحرف والحركة..... ١٥٩٤
فهرس الموضوعات..... ١٦١٥